الفصل السابع

تطور الأساليب الإستعمارية

- الوكالات
- المعاهدات
- الشركات
- الضم
- التفرقة العنصرية
- التبشير
- التعليم الاجنبي

obeikandi.com

أولاً الوكالات :

الوكالة هى بنايات كبيرة مخصصة لحاجات التجارة و تتكون من طابقين وتتخصص الادوار السفلى لمخازن التجار وأما الأدوار العليا فمقسمة الى غرف وحجرات ينزل فيها الغرباء من التجار و كان الأوربيون يطلقن على الوكالات Okelsأو Oquelles وهى متخصصة فى بيع سلعة معينة مثل بيع الصابون فى وكالة الصابون وبيع البن والتوابل يتم بوكالة ذو الفقار أو بوكالة عباس أغا.

وكانت شوارع القاهرة تعج بالوكالات من هذا النوع التجارى فعلى سبيل المثال شارع باب الفتوح و به خمس وكالات و شارع الغورية الذى اشتهرت وكالاته بتجارة الأقمشة و غيرها كثير فى القاهرة وغير القاهرة من المدن المصرية وبالقاهرة أيضا وكالة بيت القاضى والصباغة والأزهر والحى اليهودى وباب زويلة وباب النصر وباب الشعرية [١] ولكن هذه الوكالات أنشأها التجار المصريون و ليست من عمل الاستعمار فهى قديمة جدا.

أما عن الوكالات التى هى من تطور الأساليب الأستعمارية فهى الوكالات التى أنشأها الاستعمار فى المراكز التجارية الأفريقية بهدف تسهيل عملية التجارة (الصادر والوارد) وغالبا ما يطلق عليها بالوكالات القنصلية ويعين لها وكلاء و قناصل من الدول التابعة لها هذه الوكالات و هي كثيرةعلى مستوى القارة الأفريقية وتعمل فى جميع أنواع التجارات التى تهم الإستعمار وتجلب له الثروة خاصة مجال المواد الخام المنتجة أو المتوفرة فى أفريقيا وحماية أعضاء البعثات الدينية .

ولاشك أن النشاط التجارى الأوربى كان له أقدامة الثابتة على سواحل البحر الأحمر الجنوبية فى النصف الأول من القرن الثامن عشر عن طريق الوكالات التجارية المتناثرة فى موانئ هذا البحر وبدأ يسعى إلى الوصول إلي أقصى الشمال فى النصف الثانى من هذا القرن بل ودخلت موانئ البحر الأحمر حلبة الصراع حول المنافسة التجارية الأوربية.

و فى مصر اصبحت الأسر التجارية فى القرن الثامن عشربمثابة شركات تجارية كبيرة تقوم بعمليات الاستيراد و التصدير و التوزيع فى نفس الوقت و كان بعض هذه الأسر يسيطر على معظم الوكالات التجارية التى كانت قائمة فى القاهرة فى ذلك الوقت وكان لهذه الأسر وكلاء تجاريون فى جميع موانئ البحر الأحمر[٢].

و فى مصر لم يكن الاحتفاظ بالعديد من الوكالات القنصلية فى الوجة القبلى هذه المدة الطويلة يعكس مصالح تجارية أمريكية هامة فى تلك المنطقة و قد ذكر ريتشارد بيردسلى Richard Beardsley وكيل و قنصل عام الولايات المتحدة عام ١٨٧٥ أنه إذا كانت التجارة هى الاعتبار الوحيد فإن جميع الوكالات القنصلية الأمريكية فى مصر فيما عدا تلك الموجودة فى الإسكندرية يمكن إلغاؤها وإن كانت واضحة جلية بالنسبة للسياح الأمريكيين كما أنهم كانوا أيضا مهمين جداً للإرساليات الدينية التى لعب فيها وكلاء القناصل من هؤلاء دورا هاما .

و قد كشف تقرير أرسله فارمان E.E. Farman وكيل وقنصل عام الولايات المتحدة عام ١٨٧٧ أنه بالإضافة إلى الإسكندرية والسويس وبورسعيد كان هناك وكلاء قناصل فى المنصورة وأسيوط والأقصر وقنا وطنطا و بنى سويف وجرجا والخرطوم ولكن هذا العدد قد تم تخفيضة فى الوجة القبلى بشكل كبير حتى أنه فى عام ١٩٠٤ تم إغلاق جميع الوكالات القنصلية عدا تلك الموجودة فى أسيوط [٣] وهذه الوكالات الفرعية تقوم بمساعدة السياح الأمريكين وإسداء النصح لهم وكذلك حماية أعضاء البعثات الدينية الأمريكية ويعلق بيرس السكرتير الثالث فى وزارة الخارجية الامريكية على الموقف فى مصر عام ١٩٠٤ بقوله : "يوجد فى الإسكندرية وبورسعيد والسويس وكالات قنصلية تتبع القاهرة يتولى العمل فيها جميعا وكلاء قناصل من رعايا بريطانيا وهؤلاء تعوزهم الحماسة فيما يتعلق بنظرتهم إلى مصالح أمريكا فى مصر".

وفى عام ١٩١١ تحول الإشراف على الوكالتين القنصليتين فى السويس وبورسعيد إلى قنصلية الإسكندرية التى تحول إليها مسئولية تجهيز التقارير التجارية عن مصر من القاهرة في ١٩١٩ [٤]

كلما زادت إستثمارات رأس المال الأجنبي في مجال الإنتاج وأحكم سيطرته علي الإقتصاد ازداد نفوذة وتأثيره في مجال السياسة الداخلية والخارجية وهو يسعي الي تحقيق هذه الغاية لا عن طريق الضغط الاقتصادي فحسب بل أيضا عن طريق رجاله العاملين في حكومات البلاد وفي الوكالات الأجنبية وأن الموقف في الكونغو (ليوبولدفيل) الذي يسيطر عليه الاستعمار الأمريكي البلجيكي فهو برهان ساطع علي تدخل رأس المال الأجنبي المستمر في السياسة الأفريقية(٥).

وكان اهتمام حكومة الهند الإنجليزية بالتجارة في منطقة البحر الاحمر كبير ومنافسا لفرنسا النابولونية.

لذا اهتمت الحكومة الإنجليزية بزيادة قوتها وزيادة حجم التجارة في المنطقة لمواجهه أي تقدم عدائي خاصة من ناحية فرنسا فعندما احتلت بريطانيا عدن اعتبرتها جبل طارق الشرق وأوصت بإنشاء وكالة تجارية فيها ليتمكن الإنجليز من احتكار تجارة البن اليمني واحتكار التجارة مع بربرة علي الساحل الأفريقي المواجه من الجهة الأخري (٦).

وللوكالات الإقليمية دور في تدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية وقد أشارت المادة ٥٢ /٣ من ميثاق الأمم المتحدة ، إلا أنه "علي مجلس الأمن أن يشجع علي الإستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات أو الوكالات الإقليمية وذلك بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن (٧).

وهناك الوكالات الدولية وهي منظمات منفصلة مستقلة ذاتيا ترتبط بالأمم المتحدة بمقتضي إتفاقيات خاصة وهي تعمل سويا مع الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي يتولي مهمة التنسيق بينها.

وتعمل سكرتارية هذة الوكالات التي تتكون من الموظفين الدوليين بتوجيه من الرؤساء التنفيذيين للوكالات .

ويطلق اسم " الوكالة المتخصصة " وهو اصطلاح استخدم في ميثاق الأمم المتحدة علي خمسة عشرة وكالة من هذه الوكالات وهي : منظمة العمل الدولية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، مؤسسة التنمية الدولية ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة الدولية للطيران المدني ، إتحاد البريد العالمي ، الإتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، منظمة الملكية الثقافية العالمية ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وتتقدم هذه المنظمات بتقارير سنوية الي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أنشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٥٧ تحت رعاية الأمم المتحدة وهي تقدم تقارير سنوية إلي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حسب الاحوال.

وفي عام ١٩٦٩ ناشدت الجمعية العامة للأمم الممتحدة جميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية الداخلة في نطاق الأمم المتحدة أن تعمل مع منظمة الوحدة الافريقية علي منح العون المالي والمادي الضرورين لشعوب الأقاليم لمواصلة نضالها من أجل الاستقلال [٨].

ثانيا المعاهدات :

تميزت الحركة الاستعمارية في افريقيا عن غيرها من حركات الاستعمار السابقة بأنها لم تكن مقرونة بحروب بين الدول فيما بينها بل كان أساسها المفاوضات والمعاهدات التي حددت نفوذ كل دولة [٩] والأمثلة علي ذلك كثيرة فلكي تفرض بريطانيا نفوذها علي سواحل الصومال تقدم الكابتن مورسبي Moresby إلي تاجورا في ٩ اغسطس ١٨٤٠ وعقد معاهدة للصداقة والتجارة بصفته ممثلا لشركة الهند الشرقية البريطانية مع السلطان محمد ابن محمود حاكم تاجورة الذي وافق بمقتضي هذه المعاهدة علي أن يبذل قصاري جهده لنقل الحاصلات من الأقاليم الداخلية في إيفات وسوا والحبشة إلي الساحل وفي مقابل ذلك تعهدت شركة الهند الشرقية البريطانية بتشجيع التجارة الداخلية في تاجورة كما

قيدت المعاهدة حاكم تاجورة بعدم الدخول في أية علاقات سياسية أو تجارية مع قوي أوروبية أو أية قوي أخري في حالة ما اذا كانت العلاقات ماسة بالمصالح البريطانية دون الرجوع في ذلك إلي شركة الهند البريطانية وفي المقابل لا تقوم بريطانيا بأي عمل عدائي ضد إقليم تاجورة ولكن الاستعمار لا عهد له ولا أمان ، كما تضمنت المعاهدة موافقة سلطان تاجورة علي بيع جزر موسي للحكومة البريطانية ، وبذلك وضعت بريطانيا اقدامها في المطقة مما يسهل استعمارها .

وفي ٢٩ ديسمبر ١٨٦٠ وقعت فرنسا معاهدة مع نجاشي الحبشة قضت بأن يتنازل الملك الأفريقي للإمبراطورالفرنسي عن المنطقة الواقعة بين حافة جبل جودام متضمنه زولا وممتدة حتي خاليج عادولي – حتي أوده وديسك كما طالب الملك الأفريقي بالحماية الفرنسية وتعهد بالا يمنح أية امتيازات لأي دولة أوروبية دون الحصول علي موافقة الإمبراطور الفرنسي وقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقا دون أن تكلفها أية نفقات.

كما عقدت فرنسا معاهدة أوبوك في باريس في ١١ مارس ١٨٦٤ مع مشايخ المنطقة وميناء أوبوك آمن ذي مياه هادئة يصلح لبناء مخزن للفحم لصالح الأسطول الفرنسي علاوة علي إمكانية تحويل القوافل التي تصل إي تاجورة وزيلع وبربرة إلي محطة فرنسية (١٠).

وفي ٢٨ مايو ١٨٨٥ وقعت إيطاليا معاهدة مع السلطان برغش بإعطاء الإيطاليين حرية البيع والشراء للأراضي والبيوت والمحلات في بلاد سلطان زنجبار وتظاهر الإيطاليون برغبة حكومتهم في إنشاء علاقات مع زنجبار وأنها لم تكلفهم إلا بدراسة الحالة التجارية والإقتصادية لتلك المناطق ولكن هدفهم هو الحصول علي ميناء Durnfond أو قسمايو أو أي ميناء أخر يقع علي سواحل الصومال ويكون قريبا من مصب نهر الجوبا ولكن كالعادة دخلت إيطاليا بعد ذلك في مساومات وضغوط ونجحت في الحصول علي الأجزاء الشمالية لشرق أفريقيا " الصومال الإيطالي " بناءا علي

الإتفاقية الموقعة بين إيطاليا وزنجبار في ١٢ اغسطس ١٨٩٢ وأجرت إيطاليا الساحل في مقابل ١٦٠.٠٠٠ روبية سنويا [١١].

وقام سالسبوري بالتفاوض مع الألمان في عام ١٨٨٦ علي تقسيم مناطق النفوذ إلي قسمين أحدهما لبريطانيا والأخر لألمانيا حيث تم توقيع سلسلة من المعاهددات لتسوية الحدود اعترفت ألمانيا بمقتضاها بادعاءات بريطانيا فى زنجبار وكينيا وأوغندة وروديسيا الشمالية و بتشوانالاند وشرق أفريقيا.

أما فرنسا فقد قامت بعقد معاهدة مع حكومة الكونغو على أن يكون نهر أوبانجى Ubanghiفرع الكونغو الغربى هو الحد الفاصل بين الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو واعتبرت المنطقة شماله منطقة فرنسية وأما المنطقة الجنوبية فكانت من نصيب دولة الكونغو الحرة وفى عام ١٨٩٠ وقع سالسبورى معاهدة مع فرنسا بخصوص الحد الغربى لنيجيريا فى مقابل إعتراف بريطانيا بالمحمية الفرنسية فى مدغشقر وفى العام التالى وقعت بريطانيا إتفاقية مع البرتغال بخصوص سالاند (ملاوي الآن) وروديسيا الشمالية والجنوبية وهكذا رسمت بريطانيا سياستها العريضة حيال القارة الأفريقية و ذلك قبل أن يسقط سالسبورى فى عام ١٨٩٢ و قد تضمنت هذه السياسة الاستمرار فى إحتلال مصر مع تحديد مناطق النفوذ البريطانى فى غرب القارة والتى اقتصرت فقط على أربع مستعمرات هى جمبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا ووجدت بريطانيا فى التوسع نحو الشمال من أفريقيا الجنوبية البريطانية عن طريق بتشوانا لاند جنوب روديسيا ونياسالاند تعويضا لما فقدته فى غرب القارة وكانت هذه السياسة هى ما أطلق عليه مد المستعمرات البريطانية من الكاب جنوبا حتى القاهرة شمالا بخط سكة حديدية يمر فى وسط المستعمرات البريطانية المتصلة ، وكان سالسبورى يرى ضرورة قيام المشروعات التجارية[١٢].

ثالثا الشركات

فى سنة ١٥٠٩ عين البرتغال حاكماً عاماً لمستعمراتهم فى شرق أفريقيا وبعد ذلك اتجهوا لساحل الجزيرة العربية و الخليج فهاجموا مسقط وهرمز وعدن.

وهذا يوضح لنا بجلاء الإرتباط القوى بين تاريخ المسلمين فى شرق أفريقيا وفى السواحل والمناطق الهامة المواجهه لهذه السواحل فى بلاد العرب.

على أننا نشير إلى أن البرتغال لم تكن القوة الإستعمارية الوحيدة التى اتجهت بأنظارها لهذه المناطق الهامة بساحل أفريقيا الشرقى والمحيط الهندى و جزره فقد انفتح الطريق أمام الدول الاستعمارية الأوربية الأخرى مثل هولندا وفرنسا وإنجلترا والتى حلت فى هذا المجال محل البرتغال بعد أن أصاب الوهن والضعف البرتغال خاصة بعد أن تأسست الشركات التجارية الإستعمارية التى أطلقت على نفسها اسم (شركات الهند الشرقية) وتنافست هذه الشركات فى نشاطها التجارى والإستعمارى ولعبت كل منها دوراً استعمارياً بارزا فى الطريق المؤدى للهند ، وفى سبيل تحقيق مصالحها ومصالح الدول التابعة لها حاولت الإستيلاء على المواقع الاستراتيجية فى هذا الطريق(١٣).

وفى النصف الأول من القرن الثامن عشر وصل الهولنديون إلى شمال غانا الجديدة واستعمروا جنوب أفريقيا منذ عام ١٦٥٢ عندما قامت شركة الهند الشرقية الهولندية بإنشاء محطة عند رأس الرجاء الصالح لتزويد سفنها بما يلزمها من ماء وخضر وأشياء أخرى خلال رحلاتها الطويلة إلى الشرق.

وفى أواخر القرن كشف الهولنديون مساحات واسعة على الشاطئ وفى الداخل وأخذوا يشجعون الهجرة إلى المستعمرة (١٤).

ومن الشركات التى اضطلعت بالنشاط التجارى فى منطقة جنوب البحر الأحمر شركة "رباتينو" الإيطالية التى أستطاعت أن تعقد عددا من المعاهدات مع شيوخ القبائل فى منطقتى عصب ورهيطة وقد حرصت السلطات الإيطالية فى هذه المعاهدات على

إنكار السيادة المصرية على هذه المناطق و بهذه الطريقة تمكن الإيطاليون من وضع أيديهم على منطقة تمتد حوالى ٣٦ ميلا على خليج عصب ثم تنازلت الشركة عن هذه المنطقة للحكومة الإيطالية وتحولت إلي مستعمرة تحمل اسم مستعمرة عصب في يوليو ١٨٨٤ [١٥].

ومن الدسائس الإيطالية ضد الفرنسيين بين تونس والقاهرة والعكس مجموعة من الممولين الفرنسيين في باريس أرسل موظف في شركة فرنسا المصرية ويدعي "ويلد" لكي يحصل من الحكومة الخديوية علي إذن إنزال كابل كهربائي مخصص بربط الجزائر وتونس بباريس ثم تم منح الشركة الإيطالية كابل إيطالي تونسي مما أدي الي ظهور نزاع جديد في الأفق مما يشككون فيه ولكن العقل المتيقظ يجب أن يتوقعه[١٦].

رأي بسمارك أنه يجب أن تؤسس الشركات في المواني الألمانية لكي تقوم بشراء الأراضي في البلاد الأجنبية وتقيم عليها المستعمرات الألمانية كذلك نادي بضرورة إنشاء شركات للتجارة والملاحة يكون هدفها فتح أسواق جديدة من أجل المصنوعات الألمانية وتسير الخطوط الملاحية واستطرد يقول "أن المستعمرات هي أفضل وسيلة من أجل تنمية تجارة الصادرات والواردات" [١٧].

كان للثورة الصناعية في أوربا أثر كبير في دفع عجلة الاستعمار للأمام ذلك لأن الانقلاب الصناعي أدي إلي الإنتاج الكبير الذي يفيض كثيرا عن استهلاك الشعوب المنتجة والذي يسعي لإيجاد أسواق جديدة لتصريف المنتجات هذا الي جانب خلق الحاجة الماسة باستمرار للمواد الخام ، وقد وجدت الدول الصناعية وفي مقدمتها إنجلترا ثم ألمانيا ، فرنسا في أفريقيا ضالتها المنشودة.

وكان للحكومات الأوربية مواقف مختلفة تجاه الشركات الاستعمارية التي سبقت إلي مزاولة نشاطها في القارة الافريقية فقد قوبل نشاط هذه الشركات في كثير من الاحيان بشيء من الحذر ثم لم تلبث الشركات ذاتها أن دفعت بحكوماتها لدخول ميدان الاستعمار ثم حلت الحكومات محل الشركات ذاتها في وضع أيديها ومزاولة نشاطها في الجهات التي استحوذت عليها من القارة الإفريقية ، وتاريخ هذه الشركات الاستعمارية ، يعطي

صورة واضحة وإن كانت بشعة للوسائل التي ذاع إستخدامها في ذلك الحين والتي مهدت بها الدول الأوربية طريقها لإستعمار مساحات واسعة من القارة الأفريقية ، وكذلك المشاكل التي نجمت عن تصادم الدول الاستعمارية ذاتها والمآسي التي اقترفها الاستعمار وهو يمارس استغلالة البشع للآخرين [١٨].

كان الألمان مشغولين أثناء جلسات إنعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، وبمجرد انفضاض جلساته قاموا بنشر مجموعة من المعاهدات التي حصلت عليها "شركة شرق أفريقيا" الألمانية مدعية امتلاكها لأراضي تنازل عنها عدد من الزعماء الأفارقة[١٩].

كون رودس شركة باسم "شركة جنوب أفريقيا البريطانية" عام ١٨٨٩ ، وانتقلت الشركة إلي بتشوانالاند ، وهي المستعمرة التي أصبحت معروفة بإسم روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ، وأصبحت تواجه البلجيكيين في الكونغو ، وتفاوضت الشركة مع كاباكا بوجاندا من أجل عقد معاهدة بينهما ، وفي عام ١٨٩٠ وقعت الحكومة البريطانية علي إتفاق مع ألمانيا بشان حدود أفريقيا الشرقية وأعلنت حمايتها علي أراضي الشركة بما في ذلك زنزبار ، وهما الجزيرتان اللتان كانتا قد أخضعتهما القوات الألمانية .

وبحلول عام ١٩٢٣ قررت الشركة اعتزال حقوقها الإدارية وبيعها للحكومة البريطانية وأصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية [٢٠].

وبالمثل قامت الشركة التجارية الأوربية الكبيرة باستبعاد الافريقيين من تجارة الصادرات والواردات ، وذلك لافتقار الأفريقيين من جهة إلي رأس المال الكبير والذي تستطيع الشركات الأوربية أن تحصل عليه بسهولة ، كما فضل المنتجون الأوربيون أن يقصروا صلاتهم التجارية في التصدير والاستيراد علي شركات أوربية ، كذلك ساعدت المصارف علي تقديم القروض إلي هؤلاء الأوربيين ، أضف إلي ذلك أن الشركات كانت لها أولوية في أعمال التخزين بالموانيء وكانت تستأجر السفن من شركة غربي أفريقيا للشحن التي اشتهرت بعمليات نقل العبيد بشروط ميسرة ، كما أن بعض مصانع أوربا التي كانت تمون هذه الشركات بالمنسوجات والسلع الأخري اللازمة للسوق الأفريقية كانت

مملوكة لشركات قابضة يساهم فيها نفس هؤلاء التجار ، ومن كل هذا وذاك أدي الكساد الذي أتى بعد عام ١٩٢٠ الي إفلاس الشركات الأفريقية القليلة التي كانت تشتغل في عمليات الصادر والوارد ، وقد حل الكساد ولدي هذه الشركات بضائع كثيرة حصلت عليها عن طريق اعتمادات مصرفية مكشوفة ، ولم تكن لديها احتياطات تكفي تغطية الاعتمادات المصرفية في سني الكساد.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت حفنة من شركات التجارة الأجنبية تحتكر السوق ، وتتسلط علي اقتصاديات غربي أفريقيا وحتي إذا ما وجدت بعض الشركات المتنافسة كنت تجدها تتفق فيما بينها علي أثمان محددة للعمالة والمحصولات ، ولعل أسوأ مثل لهذا النوع من الكارتيل الشركات الأوربية العامة في ساحل الذهب والتي كانت تجمع الكاكاو في عامي ١٩٣٧-١٩٣٨ ، فقد وافقت تسع شركات منها علي توحيد سعر شراء الكاكاو ، وهو بالطبع أقل من السعر العالمي .

ويلاحظ أن الشركات الأجنبية في غربي أفريقيا لم تحاول إعادة استثمار أموالها في البلاد ، بل نادرا ما أنشأت حتي صناعات ثانوية لتجميع المحصولات قبل شحنها إلي أوربا مثال ذلك : كانوا يصدرون زيت النخيل الي أوربا ليحولوه إلي صابون ، ثم يعيدوا تصدير الصابون إلي أفريقيا [٢١].

أن الاحتكارات الأجنبية تسيطر علي تجارة المواد الخام وعلي جزء كبير من الإنتاج ، وآية ذلك أن الشركات الأجنبية لا تزال تمول الصناعات التعدينية وتديرها ، وهي الصناعة التي كان الاستعمار أول من أسسها في أفريقيا .

أن الشركات الفرنسية في مستعمرات فرنسا الأفريقية السابقة حققت احتياطيا قدرة ٢٣.٢٠٠ مليون من الفرنكات خلال الفترة من ١٩٤٧ الي ١٩٥٣ فلم تحتجز هذه الشركات من هذا المبلغ سوي ٧.٢٠٠ مليون من الفرنكات لتعيد استثمارها أي ما يقرب من الثلث .

كما أن جميع الشركات الأجنبية في أفريقيا لا تستثمر رأس مالها في الصناعة إذ يعمل معظمها في مجال التبادل أي في التجارة والبنوك والتأمين ، كما تقوم هذه الشركات بمهمة السمسرة بين منتجي المواد الخام الافريقية ومستهلكيها في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ، ولكن هذه الشركات لا تنتج إلا قليلا أو لا تنتج شيئا علي الإطلاق تجني أرباحها الطائلة من عرق الإفريقيين (٢٢).

أن كثيراً من الشركات الأجنبية أخذت في إستغلال السوق المحلي في البلاد الأفريقية ، مستغلة تفوقها الصناعي ، وضعف رأس المال الوطني ، ففي عام ١٩٦٣ ساهمت مجموعة من الشركات المالية الأنجلو هولندية المعروفة باسم " أفريقيا المتحدة " والعاملة في أفريقيا الاستوائية في إقامة ما يقرب من ٥٠ مشروعاً صناعياً (٢٣).

رابعاً الضم :

من الأساليب التي لجأت اليها الدول الإستعماريه أسلوب الضم ، أي تصبح المستعمرة جزء من الدولة التي تستعمرها ، وحتي يسهل لها استغلال جميع الموارد البشرية وغير البشرية ، رغم عدم تطبيق النظم والقوانين التي تطبقها في الدولة الأم علي مستعمراتها ، وتعتبر فرنسا أهم الدول الاستعمارية التي لجأت لهذا الأسلوب ، خاصة الجزائر .

كانت فرنسا في حاجة الي القوي البشرية الجزائرية لتسيير مصانعها وإرسالهم وقودا لنيران حروبها الاستعمارية ، كما كانت محتاجة إلي أراضي الجزائر نفسها لمواصلة الدفاع عن فرنسا ، وحين دخلت فرنسا حلف شمال الأطلنطي ، وجدت أن قيمتها ستزيد إذا ما كانت الجزائر جزءا منها واعترفت الدول الأخري المنضمة إلي هذا الحلف بالجزائر كأرض فرنسية .

وعملت فرنسا علي إعطاء الجزائر نظاماً بين الإتحاد الفرنسي وبين اعتبارها أرضا فرنسية ، محاولة بذلك الفصل بين الحركة القومية الجزائرية الناشئة ، وبين الحركات الاستقلالية الأخرى التي بدأت في النمو في بقية أقاليم المغرب الكبير ، وبينها

وبين الحركات التحررية العربية في الشرق الأدني ، فتمخض هذا الوضع المعقد من الدستور الجزائري الذي حاولت فرنسا التمويه به علي شعب الجزائر ، واستخدامه وسيلة لتفتيت الحركة الوطنية في هذا القطر .

ومنحت فرنسا الجزائر قانوناً أساسياً ، أبعد ما يكون عن رغبة وحرية الجزائريين وآمالهم ، إذ بني علي أساس كون الجزائر أرضاً فرنسية ، وأن جنسية أهله هي الفرنسية ، ولكن سمح للمسلمين الإحتفاظ بقانون أحوالهم الشخصية ، ثم إنشاء مجلس جزائري يشترك الفرنسيون والمتعلمون من الجزائريين والمحاربين في صفوة القوات الفرنسية ، وموظفي الدولة الجزائرية بأنهم قد أصبحوا فرنسيين ، وكان هذا تفريقاً للقوي الوطنية في الجزائر ، وعملاً علي تمكين الاستعمار من البلاد وأهلها ، حينما ضمت إليها من تريد وأبعدت الوطنيين الذين حصلوا علي ثقافة عربية وضمت المنضمين إليها في دائرة الفرنسيين الانتخابية ، وتركت الوطنيين في دائرة الاهالي .

لقد جاء الدستور إذن مشوهاً وفي تعارض تام مع مصالح الجزائر قطعة من فرنسا وعلي أن جنسية الجزائري هي الفرنسية ، وحاول بث الفرقة بين الجزائريين وسلبهم كل حق فعلي للتشريع ، وحتي من حيث الشكل فان هذا الدستور قد أعطي لمليون أوربي حق انتخاب ستين نائبا في الوقت الذي لم يسمح فيه لتسعة ملايين من الجزائريين إلا بنفس العدد، وقد شعر الجزائريون بخطورة هذا الدستور فهاجموه وانتقدوه [٢٤].

وفي عام ١٩٥٥ اشارت فرنسا إلي إنشاء نظام فيدرالي ، تكون كل من الجزائر وفرنسا أعضاء فيه ، ولكن الجزائريين رفضوا ذلك لأنه لا يزيد عن أنصاف الحلول ، وطلبوا بإصرار علي الاستقلال كاملاً غير مشروط ، إلا أن الحكومة الفرنسية ماطلت في ذلك وواصلت سياسة كسب الوقت ولم تتقدم باقتراحات إلا لتغيير الشكل دون الجوهر .

وبذلت الحكومة الفرنسية مجهودات ضخمة لمنع تدويل القضية الجزائرية وأصرت علي إعتبارها مسألة فرنسية داخلية بحتة ، ولكن الجزائريين واصلوا جهادهم في سبيل قضيتهم ، وبدأت القضية تفرض علي المحافل الدولية مثل مؤتمر باندونج والأمم المتحدة ، فأدي ذلك رغم اعتراض فرنسا إلي أن يكون مجرد نقاشها في الأمم المتحدة كان دليلا

قاطعا علي تدويل هذه المسألة واعترافاً صريحا بأن الجزائر ليست هي فرنسا وليست قطعة منها ولن تكون إلا جزائرية .

وبعد زيادة ظهور التضامن العربي الأفريقي والأسيوي والمطالبة باستقلال الجزائر لجأت فرنسا إلي التحدث عن تغيير بعض مواد دستورها ووضع قانون أساسي جديد للجزائر ، كسبا للوقت ، وتمويهاً علي العالم ، واحتفاظا بمركزها في شمال أفريقيا ، وعرض القانون علي البرلمان الفرنسي بين معارضين ومؤيدين ، إلي أن تمت الموافقة علي القانون في آخر يناير ١٩٥٨ ونص هذا القانون علي أن الجزائر تعتبر جزءا "مكملاً" للأراضي الفرنسية ، رغم إعترافه بوجود شخصية واضحة للجزائر ، كما نص علي ضرورة الوصول بالجزائر إلي مرحلة الحكم الذاتي ولكنه عمل من ناحية أخري علي تفتيت الجزائر إلي مناطق صغيرة بحيث لا يسمح بتكتل الوطنيين في صعيد واحد [٢٥].

وفي تونس فإنه رغم الشعار السياسي الفرنسي المعلن عنه هو الحماية ، كتبرير التدخل في تونس إلا أنها كانت تمارس فعلاً سياسات الضم ، وفقاً للقانون الدولي التقليدي والتي مورست بشكل حاد في الجزائر كما سبقت الإشارة ، وظهر ذلك في سياسة الحماية الفرنسية بالنسبة لفرنسا أجهزة صنع القرار السياسي وفرنسة الأرض وفرنسة التعليم وفرنسة الإدارة ، وبذلك تكتمل الحلقة لإنجاح تلك السياسة التي تعني الضم الفعلي لتونس [٢٦].

وعندما صدر قانون ديجول عام ١٩٥٨ أصبحت السنغال عضواً في الأسرة الفرنسية ، وبعد عام انضمت إلي السودان الفرنسي ليؤلفها إتحاد (مالي) ولم يمض سوي ثلاثة أشهر حتي فصم عري هذا الإتحاد ، وعادت السنغال جمهورية مستقلة ضمن الأسرة الفرنسية ، وانتخب (ليوبولد سنجور) رئيسا للجمهورية.

أيضا بالنسبة لفولتا العليا ، اصبحت عضوا في الجماعة الفرنسية بعد مشروع ديجول ١٩٥٨ ، ولم يمض عام حتي وضع دستور وجرت الموافقة عليه ، ثم استقلت عام ١٩٦٠ وانتخب (موريس باميجو) رئيسا للجمهورية ، وقبلت الدولة عضواً في هيئة الأمم المتحدة ، وجدت نفس الشيء بالنسبة لتشاد التي حصلت علي استقلال ذاتي بعد أن

وافقت علي مشروع ديجول بشأن المستعمرات الفرنسية عام ١٩٥٨ وأجريت الانتخابات وبعد عام نالت البلاد إستقلالها ودخلت الأمم المتحدة وأصبح (فارنسوا تومبالباي) رئيساً للجمهورية [٢٧].

أما بريطانيا فإنه علي أثر دخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء رأت إنجلترا حتمية تغيير الوضع الراهن في مصر ، وكان عليها أن تسلك أحد طرق أربعة لتغيير تلك الحالة ، فأما أن تضمها إليها ، وأما أن تدمجها في إمبراطوريتها مع إعطائها حكما ذاتياً ، وأما أن تستكمل السيطرة عليها بأن تحل محل الدولة العثمانية وذلك بإعلان الحماية عليها ، وأما أن تعطيها الاستقلال التام مع عقد معاهدة تصبح بها مصر دولة محالفة لإنجلترا .

وكان من دواعي قلق إنجلترا أيضاً أنه إذا انتصرت ألمانيا فستكون سيدة الشرق وبالتالي سيتغير الوضع في مصر بإرغام إنجلترا بالجلاء عنها والسيطرة عليها، وأخيرا عقدت إنجلترا عزمها علي ضم مصر للإمبراطورية البريطانية ، وكان للضم كثير من المؤيدين والمعارضين ، ففي لندن كانت أغلبية الوزارة تري ضم مصر إلي الإمبراطورية حتي يمكن لإنجلترا حل مسالة الإمتيازات الأجنبية بحزم وبسرعة لأنها أصبحت عقبة في الأعمال التشريعية والتنفيذية ، لهذا صرح ، " جراي Gray " بضم مصر إلي بريطانيا وكان مما يبرر خطورة الضم وجود إنجلترا في حالة حرب مع الدولة العثمانية مما يترتب عليه أن تصبح مصر جزءا من الإمبراطورية البريطانية.

رفضت مصر الضم حيث أن الأخبار التي وردت تفيد أن الحالة العامة في مصر لا تسمح بتنفيذ فكرة الضم .

وفي ١٠ سبتمبر ١٩١٤ نصح شيتهام وزير الخارجية الانجليزية بإعلان الحماية علي مصر ، فقد بين أحد المسئولين الإنجليز تفضيل الحماية علي الضم ، لأن الضم يجعل الشعب المصري من رعايا التاج البريطاني ، أما الحماية فهم رعايا بأحكامهم .

خافت إنجلترا من ضم مصر أن يثور المسلمون فكيف يمكن أن يرفرف علم الإنجليز فوق أرض مصر ، فان ذلك لن يرضي علماء الدين ولا الشعب المصري ، هذا بالإضافة الي أن الضم يحتاج إلي أعداد كبيرة من الإنجليز تضاف للوظائف ، وإلي حامية أكبر تكون تحت الأمر لأن مصر لن تكون هادئة أبداً لو أعلن ضمها وأصبحت تابعة مباشرة للتاج البريطاني لا للخلافة الاسلامية.

علي كل حال كانت نتيجة المعارضات والمخاوف أن رأت إنجلترا إعلان الحماية علي مصر ، ففي ١١ سبتمبر ١٩١٤ ، قبل جراي إعلان الحماية البريطانية علي مصر .

ومع هذا في ١٣ نوفمبر ١٩١٤ صدر قرار بضم مصر إلي ممتلكات التاج البريطاني وإلغاء جنسيتها ، ومنح المصريين الرعوية البريطانية علي أن يعلن الضم في ١٩ نوفمبر ، اليوم الذي تصل فيه القوات الهندية الي مصر .

وأخيراً فضلت إنجلترا نظام الحماية علي الضم ، وأبلغ إلي الممثلين في مصر، وذلك لأنه نظام يتفق مع سير الإحتلال لمرونته وتفاوت معناه [٢٨].

أدركت بريطانيا أن السيطرة علي الظهير القاري تعتبر ضرورية لوضع حد للتوسع الفرنسي والألماني ، وتم ضم أراضي الاشانتي والأقاليم الشمالية إلي ساحل الذهب ، كما امتدت المحميات إلي ما وراء مستعمرة سيراليون ، في حين أن شركة النيجر الملكية ، كانت تقوم بمناورات مع الفرنسيين في وادي النيجر ، ولم يتم الإتفاق بين فرنسا وبريطانيا علي الحدود القائمة في غرب أفريقيا إلا بحلول عام ١٨٩٨/١٨٩٩ .

وكذلك ألمانيا فإنه قبل إنعقاد مؤتمر برلين ١٨٨٤ كانت قد وضعت يدها علي كل من توجولاند والكاميرون وجنوب غرب أفريقيا ، وبدي لفترة من الوقت كما لو أن الألمان كانوا يطمحون الي فرض سيطرتهم علي حزام يمتد من الشرق إلي الغرب عبر القارة ، ذلك لأن عملاءهم في الأراضي المجاورة لناتال وأجروا مفاوضات مع مواطني الترنسفال الذين كانوا قد حصلوا علي إستقلالهم من بريطانيا في عام ١٨٨١، ولكن

البريطانيين أحبطوا هذه اللعبة ، وصمموا علي المحافظة علي إستمرار فتح الطريق من الكاب إلي وسط أفريقيا ، فقاموا بضم جنوب بتشوانا لاند ، وتفاوضوا مع الزعماء علي فرض حمايتهم علي باقي الأقاليم [٢٩].

خامسا : التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا :

ينطوي الوضع السياسي والإجتماعي القائم حالياً في هذه الدولة علي أكبر تناقض سياسي وفكري وأخلاقي تعرفه النظم السياسية الموجودة في العصر الحديث ، لا يضارع ذلك أو يقترب منه سوي وضعية الدولة العبرية التي زرعت في أرض فلسطين عام ١٩٤٨ .

يقوم النظام السياسي والاجتماعي والقانوني في دولة جنوب أفريقيا علي أساس سيطرة البيض علي العناصر السوداء والملونة ، مع النفي الكامل لحقيقة أن السود هم – تاريخيا وفعليا – الشعب الأصلي صاحب الأرض والإقليم ويشكل السود أغلبية السكان ، وليس البيض – في الحقيقة – سوي وافدين ، لا يغير من حقيقة ذلك أنهم قد وفدوا إلي هذه البقعة من أفريقيا منذ مئات السنين ، وتوضح الإحصاءات أن شعب جنوب أفريقيا من السود يزيد تعداده الحالي علي ٣٤ مليون نسمة ، يخضع لسيطرة وإرادة الأقلية البيضاء التي لا يزيد عددها عن خمسة ملايين نسمة ، أي أن السود يكادون يشكلون خمسة أضعاف عدد البيض في أفريقيا ، ومع ذلك تمارس هذه الاقلية البيضاء كل اشكال السيطرة علي مقاليد السلطة والحكم في البلاد ، وعلي مفاتيح الثروة والاقتصاد ، من خلال أساليب القهر والإضطهاد والفصل والتمييز العنصريين أو ما يعرف بنظام" الأبارتيد – أو – الأبارتهيد " بكل الطرق والأشكال الهمجية واللا إنسانية مع أنهم يزعمون انتماءهم للمدنية الغربية ، إن هذا النظام العنصري يعتبر انتهاكا صارخا ليس فقط لكل المواثيق الدولية المعروفة كالإعلان العالمي لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة ، ولكن أيضا إنتهاكا لكل مباديء وتعاليم كافة الشرائع وقواعد الأخلاق ، بل ومتعارضا مع أبسط تقاليد الأمم المتحضرة ، فإن ما يجري حاليا في جنوب أفريقيا من قبيل الأقلية البيضاء المسيطرة ضد الأغلبية السوداء المستضعفة ليس إلا صميم العبودية في احط صورها

وأبشع مظاهر التعبير عنها ، وليس ثمة سند قانوني أو دستوري أو منطقي وراء هذا سوي قانون القوة ودعوي التفوق والتميز العرقي أو العنصري للجنس أو العرق الأبيض علي ما عداه من السود والملونين ، مع أن هؤلاء الآخيرين ، هم أصحاب البلاد الشرعيين.

كيفية نشوء العنصرية فى جنوب أفريقيا :

يزعم فلاسفة الفكر العنصرى فى جنوب أفريقيا كخط ثابت فى سياستها – أن الرواد الأوائل من البيض الذين أقاموا النظام والحضارة والدولة فى جنوب أفريقيا وغالبيتهم من الهولنديين أو ما عرف تاريخياً بـ "البوير الرحل" قد جاءوا واستعمروا هذه البقعة من أفريقيا عندما لم تكن هذه البقعة مأهولة أصلا بالسكان حوالى عام ١٦٥٢ وأن طلائع قبائل البانتو الزنجية لم تهبط من الشمال إلى هذه المنطقة إلا فى وقت متزامن تقريباً ، فالمعبرون عن هذا الفكر يريدون القول بأن هذه المنطقة كانت أصلا أرضاً بغير صاحب No man's Land

إن الرؤية الجديدة لتاريخ جنوب أفريقيا إنما تستهدف أمرين :أولهما محاولة إثبات أن أسلاف الجيل الحاضر من البوير أثناء القرن السابع عشر كانوا يضمرون إحساسا حاداً بالتميز اللونى ومن ثم فليس مبدأ الفصل العنصري سوى تأكيد لعوامل الولاء البدائية التى ظهرت منذ ثلاثمائة عام مضت و ثانيهما محاولة البرهنة على أن يسمى "البانتو" قد جاءوا إلى منطقة جنوب أفريقيا فى وقت واحد من البيض ويقول هذا الرأى ان قبائل البانتو لم يستوطنوا فى جنوب أفريقيا حتى القرن الثامن عشر ويستدل من هذا على أن حروب القرن التاسع عشر التى شنها البوير والبريطانيون ضد المجتمعات لم تكن فى زعم هذا الرأى حروباً إستعمارية شنته عصابات النهب والسلب البيضاء من أجل الطرد والسطو وتحقيق الإستعمار الاستيطانى ولكنها كانت حروباً بين غزاة متنافسين لإمتلاك أرض أهله (٣٠).

و زعم بعض الكتاب الغربيين أنه قد تم التغافل عن أن جنوب أفريقيا ليست بأى حال إقليماً للبانتو أغتصب من أصحابه الشرعيين من قبل الرجل الأبيض إذ أنه لم تكن

هناك أوطان قائمة للبانتو فى جنوب أفريقيا عندما وصل (جان فان ريبيك) إلى الكاب عام ١٦٥٢ ولم يلتف البيض الذين تحركوا تجاه الجنوب إلى ما بعد قرن من الزمان و إذا كانت كلمة "الوافدين" هى الكلمة السليمة فإن البانتو يكونون بذلك هم الوافدون إلى جنوب أفريقيا مثل البيض.

ويصف بعض الكتاب الغربيين المنصفين مثل هذا الفكر العنصرى المجافى لحقائق التاريخ لأنه ليس إلا تشويها صارخاً للواقع سواء كان فرديا أو قوميا وليس من المعقول بطبيعة الحال أن نتوقع أن يتخلى الحكام الحاليون وأيديولوجياتهم فى جنوب أفريقيا عن سجلهم التاريخى ولا سيما ما يتعلق بالمظالم العديدة التى أرتكبت ضد الشعب الأفريقى ووفقا للمنطق التاريخى الملتوى الذى تبناه العنصريين البيض أطلق على الأفريقيين أشياء كثيرة ففى وقت ما أطلق عليهم اسم الكفار أى غير المؤمنين ثم أسقطت هذه التسمية فى مرحلة لاحقة فأطلقوا عليهم "السكان الوطنيين" وهى تسمية تضعهم فى مرتبة حيوانات أو نباتات الأرض ثم عندما أدرك أن الوطنى لها مدلول آخر يعطى الآصالة إلى الأرض أستخدمت كلمة بانتو على أنها تعنى الناس ومنذ عهد قريب بطل إستعمال كلمة بانتو وأصبحت وزارة شئون إدارة البانتو تسمى وزارة العلاقات المتعددة الأجناس وأصبحت البلاد ذاتها يطلق عليها الديمقراطية المتعددة الأجناس إذ يرفض الحكام العنصريون فى جنوب أفريقيا إستخدام كلمة أفريقي لما تنطوى عليه من دلالات سياسية (٣١).

أصبحت التفرقة العنصرية عاملاً خطيراً فى طبيعة الحياة الإجتماعية الاستعمارية أثناء المراحل الأخيرة من الإستعمار ومن المعتقد أن إزدياد الإضطهاد العنصرى فى جنوب أفريقيا يرجع عادة الى عام ١٧١٧ وهو نفس العام الذى اتخذ فيه قرار الاعتماد على عمل العبيد بدلاً من تشجيع هجرة العمال الأوربيين وأن السمة الحديثة التى كانت ترتبط بإزدياد الاضطهاد العنصرى هى وصول الزوجات البيض إلى المنطقة المدارية فمن المؤكد أن هذه الظاهرة كانت ترتبط إرتباطا وثيقاً بالاتجاهات العنصرية وقد كشفت عن نفسها فى أشكال أكثر إتساعا وعمقاً فى البلاد التى يديرها ويستوطنها البروتستانت من

البريطانيين و الالمان و الدانمركيين (والهوجينون بروتستانت فرنسا) عنها فى البلاد التى كان يسيطر عليها الكاثوليك من الفرنسيين والبرتغاليين والبلجيكيين لقد أنبعثت من أوروبا المسيحية وليس من الأفريقيين أو العرب المسلمين والحقيقة هى لابد من إدراك أن الاضطهاد العنصرى القائم على الإعتقاد فى سمو العنصر الأبيض و على التقسيم الأساسى بين الأبيض والملون فقد أصبح أعظم عامل إجتماعى نشط فى أفريقيا الإستعمارية (٣٢).

ولكن ويليام شراينر قاد حملة المعارضة ضد ما تضمنه قانون الاتحاد الصادر فى ١٩٠٩ من تفرقة عنصرية.

ونظرية التفرقة العنصرية التى تعنى بكل بساطة الإنفصال إنبثقت فكرياً عن جماعة من طلبة جامعة ستيلنبوش إذ أنهم كونوا منظمة تعرف باسم "إدارة جنوب أفريقيا للشئون العنصرية" وتعتبر هذه المنظمة منافسة "للمنظمة المتحررة للعلاقات العنصرية" القائمة فى جوهانسبرج وكان من بين أعضائها المؤسسين عدد كبير من وزراء المستقبل وكان البروفيسور أزيلين الرأس المدبرة لتلك المنظمة وهو الذى وضع التعريف الفكرى الكلاسيكى "لنظرية التفرقة العنصرية" مستخدما العبارات التالية ، فقد عرف أولا المصطلح "جنس" على أنه "مجموعة طبيعية كبيرة من الناس تميز نفسها بوضوح عن المجموعات الأخرى التى تشترك فى مجموعة مختلفة من الصفات الوراثية بفضل ما تتسم به من صفات وراثية مستديمة مشتركة بين جميع أعضائها"(٣٣).

هل يستطيع الاستعمار القضاء على النظام العنصرى دون أن يفقد ما يجنيه من استثماراته فى جنوب أفريقيا من مزايا اقتصادية ؟

يوجد ثلاث وجهات للنظر تذهب أحداهما الى الاستعمار الغربى فى جنوب أفريقيا كفيل بتحقيق التحرر دون حاجة الى العنف فى حين تذهب الثانية إلى أن الاستعمار الغربى سوف يعزز النظام العنصرى ويحول دون التحول الاجتماعى وتعتمد النظرية الأولى على السوابق التاريخية التى تدل على أن التصنيع يؤدى تدريجيا إلى التحول

الديمقراطى كما حدث فى بريطانيا على عهد الثورة الصناعية التى أدت إلى نمو البروليتاريا ثم نضالها من أجل الحقوق وإتساع قاعدة الاقتراع وإستنادا إلى ذلك فإن الاستثمار الغربى فى جنوب أفريقيا من المتوقع أن يعزز مجتمعاً ديمقراطياً على شاكلة النموذج الغربى.

أن الإستثمار الغربى سوف يؤدى بمساندة الرأسمالية العامية إلى تدعيم التمييز العنصرى فسوف تتبين الأمم الغربية أن التمييز العنصرى مع حالة الاستقرار أفضل من حكم الأغلبية السوداء الذى قد يقع فى حبائل الفوضى ومن ناحية أخرى فإن الاستثمار الغربى إذ يرفع قلة من الإفريقيين الى مواقع ممتازة ويوزع قيما كافية على قاعدة عريضة من السكان.

أما وجهة النظر الثالثة فهى مزج بين النظريتين السابقتين فالاستثمار سوف يخلق موقعا ثوريا إستنادا إلى أن الثورات فى التاريخ أنما قامت تحت ضغط الحرمان المقترن بتحسن الأمور و استمرار التقدم دون أن يكون ذلك بسرعة كافية لإحتواء التطلعات الجماهيرية [٣٤].

قضية العنصرية فى جنوب أفريقيا و المجتمع الدولى :

هناك صور كثيرة من القرارات والإدانات الدولية للعنصرية والابارتيه فى جنوب أفريقيا لكن النظام العنصرى هناك تمكن من السيطرة بكل عنف فى مواجهة الأفارقة فهو نظام قد تأسس على القوة .

ولعل قضية السياسات والممارسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا هى من أولى القضايا السياسية والأخلاقية التى عرضت على الأمم المتحدة منذ بداية قيام المنطقة الدولية ومازالت تعرض عليها وعلى المحافل والمنظمات والممؤتمرات الدولية والإقليمية بما فى ذلك الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية فكم من قرارات صدرت تشجب وتدين.

لقد بدأت مناقشة الموضوع أصلا ولأول مرة أمام الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٤ حتى قبل صدور الإعلان العالمى لحقوق (الإنسان الذى اعتمدته الجمعية العامة ١٩٤٨) .

و من الغريب حقاً أن أول من أثار هذه القضية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٦ لم تكن دولة أفريقية بل كانت دولة آسيوية هى الهند فقد تقدمت بشكوى ضد حكومة جنوب أفريقيا لأن هذه الأخيرة قد سنت تشريعات تمييزية ضد رعايا جنوب أفريقيا من ذوى الأصل الهندى ولم تكن الهند والحال كذلك فى الغالب تقصد إلا رعاية مصالح السكان الآسيويين هناك من ذوى الأصل الهندى ثم عادت الهند فنسقت جهودها بعد ذلك فى هذا الشان مع دولة باكستان من خلال الجمعية العامة لنفس السبب لوجود جالية هناك من أصل باكستانى أيضا.

يبدو أنه من ذلك الحين فصاعدا ظلت السياسات و الممارسات العنصرية والتمييزية لجنوب أفريقيا من بين البنود الثابتة عادة و المدرجة دوريا فى جداول أعمال الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة وعدد من لجانها كما أثيرت المشكلة ونوقشت أمام

عديد من الندوات الأفريقية و العالمية وفى كل مرة تصدر توصيات وإدانات تضرب بها جنوب أفريقيا عرض الحائط [٣٥].

ظلت مشكلة سياسة الأبارتيد الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جمهورية جنوب أفريقيا معروضة على الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ وقد أدانت الجمعية العامة سياسة الأبارتيد بإعتبارها جريمة ضد البشرية ووصفها مجلس الأمن أنها منافية لضمير الإنسانية [٣٦].

وعندما صدر الإعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ حيث نص فى مادته الثانية على أن : لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الإعلان، دون أى تمييز ، كالتمييز بسب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى وضع أخر فإن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية لم تنظر إليه إلا على أنه مجرد قصاصة من الورق .

من بين المحاولات الكثيرة الجادة التى بذلت على النطاق الدولى والأفريقى لكشف ومحاصرة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا تلك الحلقة الدراسية الدولية التى نظمت بالاشتراك بين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة والحكومة النيجيرية على المركز القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى.

وقد شارك فيها حقوقيون وعلماء اجتماع من عدد من البلدان الأفريقية والأوربية والأسيوية ومن أمريكا الشمالية ومن بين ما أقرتة هذه الحلقة أن الطبيعة الاستعمارية لنظام جنوب أفريقيا تنبع من تأسيس وممارسة نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ولاحظت الحلقة أنه رغم وجود بلدان كثيرة فى العالم للأسف ليس للشعب فيها قول فعال فى سير الحكم ولكن الأمر الذى تنفرد به جنوب أفريقيا هو أن الدستور ذاته هو الذى يحرم الأغلبية الساحقة من الشعب من ممارسة السيادة ، ويفعل ذلك على أساس أن تلك الأغلبية ذات أصل محلى و هذه هى الحقيقة القانونية الأساسية للفصل العنصرى ، إذ أن خمسة وعشرين مليون أفريقى ١٩٤٨ أى ٧٢% من مجموع السكان يعاملون منذ إنشاء

اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ ، بوصفهم سكاناً مستعمرين، ولم يكن ما حدث في عام ١٩١٠ عندما أنشئ اتحاد جنوب أفريقيا عملا من أعمال إنهاء الاستعمار من جانب بريطانيا العظمى بل كان منحا للاستقلال للمستعمرين لأن المستعمرين الذين لم يمثلوا فى المفاوضات ولم يستمع إليهم عندما قدموا ما قدموه من بيانات ولم تتغير العلاقة بين المستعمرين والمستعمرين إلا من حيث أنها أخضعت المستعمرين لمزيد من سيطرة المستعمرين.

أن التكييف القانونى للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا أكد أن النظام الذى ينكر الشخصية القانونية للأغلبية العظمى من شعبه على أساس أنها من أصل محلى والذى يحرم تلك الأغلبية من حقوقها الأولية و يحرمها من صفة المواطنة ، ويخضعها لتمييزعنصرى فادح ومتواصل وقاس ، لا يحق له أن يزعم أن مجتمع مستقل قائم على أساس تقرير المصير ، وقد تكونت له بعض المكونات المادية للدولة ، بيد أنه يفتقر إلى الشرعية الأساسية بسبب قاعدتى العنصرية والأقلية التى يقوم عليهما ، وليس هناك ما يمكن أن يوفر عنصر الشرعية المفتقد حاليا سوى إقامة ديمقراطية غير عنصرية تستند إلى إرادة أغلبية السكان.

يتخذ التمييز العنصرى الذى يمارسه نظام جنوب أفريقيا بحكم قوانينه العنصرية الصارخة الكثير من المظاهر والسلوكيات ضد الأغلبية الأفريقية من ذلك مثلا:

١- **سلب ملكية الأرض** ، اذ تحتفظ قوانين الأراضى هناك بنسبة ٨٧% كملكية خالصة للأقلية البيضاء وللإحتلال.

٢- **تقييد حرية حركة الأفريقيين** : ويعاقب مئات الألوف من السود سنويا بموجب قوانين و تصاريح المرور العنصرية حيث لا يمكن للسود الأنتقال من مدينة إلى أخرى إلا بموجب حصولهم مسبقا على تصاريح إنتقال من السلطات العنصرية.

٣- **تقييد الإقامة** : وذلك فى صورة البانتوستانات أو المنازل فى المناطق الريفية والمواقع والمجمعات فى المناطق الحضرية من البلاد.

٤- **تقييد العمل** وذلك بالدرجة الأولى بموجب قوانين تصاريح المرور وبموجب نظام قانونى مهيمن عليه بالكامل و منظم لصالح الأقلية البيضاء نشأ عنه نظامان قانونيان أحدهما للأفارقة والأخر لبقية السكان من سود ومخلطين وآسيويين.

كما يصبح الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا بكافة مظاهر الظلم والقهر والاضطهاد وأسوأ أنواع المعاملة للسود من قبل الأقلية البيضاء ويقابل أى محاولة للاحتجاج من الأغلبية بالعنف الذى لا يعرف المهادنة ولا يتورع النظام العنصرى عن إستخدام أسلوب التصفية الجسدية فى مواجهة خصومه وزعماء الكتلة السوداء المنادين بتصفية الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا [٣٧].

فى ديسمبر ١٩٦٢ أبدت الجمعية العامة بالأمم المتحدة قرار بالطلب المقدم من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وتناول المندوبون مساوئ هذا التمييز خاصة فى القرن العشرين فعلى سبيل المثال ذكر مندوب المغرب أن مظاهر العنصرية تتناقض مع القرن العشرين وأنه متعارض مع الإسلام الذى أزال هذا التمييز منذ القرن السابع أما مندوب تونس فقد أشار إلى أهمية الوثائق المقدمة وأن الأمم المتحدة يجب أن تضع حداً للتمييز العنصري لاسيما بعد إعتماد منح الاستقلال للشعوب المستعمرة ، كما أشار المندوب الليبي بأنه من المؤسف أن يري حاليا أن المبادي الأساسية للأمم المتحدة منتهكه وطالب المندوب بمناهضة التمييز العنصري ولاسيما ضد جنوب أفريقيا [٣٨].

سادسا التبشير :

تعاون الجزويت مع أعضاء البعثات التبشيرية الأخري وكونوا جمعية رئيسية في لواندا سنة ١٦٠٠ وقد استطاعت هذه الجمعية في فترة وجيزة أن تسيطر علي مظاهر الحياة في العاصمة وأنشأت المدارس التي تخرجت فيها الأجيال الجديدة من الخلاسين أصبحت تمثل البيروقراطية الصغري (طبقة صغار الموظفين في حكومة الإدارة) التي اعتبرت في نظر المستوطنين الأوربين مسئولة عما يسود المستعمرة من الفوضي والارتباك.

ولكن الجزويت سرعان ما واجهتهم المتاعب واكتسبوا أعداء كل الطبقات ، ذلك أنهم قد حاولوا تمثيل الدور الذي سبق أن قاموا به في بعض جهات أمريكا الجنوبية ، وهو دور المدافع علي الوطنيين في مواجهة عسف الحكام والمستوطنين معا، ولكن الوضع في أنجولا كان يختلف عنه في أمريكا الجنوبية ، فقد كانت تجارة الرقيق تكاد تكون هي المورد الوحيد في هذه المستعمرة ، ولم يتواني الجزويت أنفسهم عن الإشتراك في هذه التجارة بكل قوتهم ، وذلك علي الرغم من دور المدافع الذي اختاروا تمثيله ، ومن ثم أضافت به حكومة الإدارة واعتبرتهم مشاغبين وضاق بهم تجار الرقيق والمستوطنين واعتبروهم وسطاء في التجارة لا داعي لوجودهم كما ضاق بهم الوطنيون من ناحية أخري نظراً لاشتراكهم في تجارة الرقيق ، واشتد شعور السخط ضد الجزويت وشمل بقية رجال الإكليروس الأخرين وتوالت التقارير ضد نشاط جمعية لواندا وأصبحت ترد الي البلاد تباعاً : فالجمعية تنصرف إلي إستخدام الاقطاعيات الزراعية الكبري والعمل في التجارة الرهيبة وغير ذلك من الصفقات وهي تري أن خير وسيلة لتعميد الأفريقي وتقديم الديانة المسيحية له هي تقديمة هو للعمل كعبد في مزارعها أو في مزارع أمريكا الجنوبية حيث يتشرب مباديء المسيحية خلال عمله في الأرض ... الي غير ذلك من الاتهامات والشكاوي وظل رجال الدين سائرين في نشاطهم حتي كان الاحتلال الهولندي [٣٩].

وفي نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر بدأت الإرساليات الأوربية تأخذ طريقها الي القارة الأفريقية بعد أن اجتاحت دوائر الكنائس الكلفنية واللوثرية الألمانية رغبة عارمة في نشر المسيحية في ربوع العالم الغير مسيحي ، خاصة في الأوساط الوثنية في القارة الافريقية.

ولقد ظلت الجمعيات التبشيرية تعمل حتي وقفت علي أقدامها في منتصف القرن التاسع عشر ، ولقد كان نمو الحركة التبشيرية عاملاً عاماً وفعالا في توثيق العلاقات بين أوربا وأفريقيا [٤٠] ودوافع حركة التنصير نابعة من العداء الذي يشعر به الغرب والكنيسة النصرانية للإسلام باعتبار الإسلام العقبة الحقيقية أمام تقدم حركة التنصير في العالم ،

ويقول أحد دعامات حركة التنصير المدعو "زويمر" أن الهدف من التبشير هو تحويل المسلمين عن التمسك بدينهم ، ويقول "أن تباعد العالم الإسلامي وعدم تنسيق سياسته تجاه هدف واحد مكسب كبير للتبشير والمبشرين" (٤١).

وكثر حجم الإرساليات التبشيرية ، وكان الإستعمار هو المساعد الرئيسي للحركات التبشيرية حيث تزايد عدد مراكز التبشير ، وعمل المبشرون في ظله في يسر.

وفي بداية القرن العشرين حتي كان للتبشير مراكزة المنتشرة في الغابات والادغال حيث جرت عمليات تعميد جماعي للجماعات الوثنية المنتشرة في ربوع تلك المناطق بأفريقيا الغربية (٤٢).

وأن التبشير الذي كان القوم يقومون به منذ مطلع القرن الماضي لم يكن لنشر النصرانية بل لبسط النفوذ الأجنبي علي المناطق الواسعة في العالم العربي والعالم الإسلامي من وراء التبشير بالنصرانية .

منذ جاء ليفنيجستون إلي أفريقيا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، تمتزج في نفسة عوامل التبشير بعوامل الاستكشاف ، جعلت دول الإستعمار تتسابق إلي أواسط أفريقيا بالتبشير ظاهراً وبالاستيلاء علي الأراضي الغنية في القارة التي كانت يومذاك لا تزال سوداء مظلمة مجهولة في الحقيقة .

وسبق الرهبان الكاثوليك من النمسا إلي السودان ، في (فبراير) من عام ١٨٤٨ ومع أن الهدف الرئيسي لتلك الإرسالية كان التبشير بين الوثنيين ، فإن أولئك الرهبان قد احتجوا علي قرار الحكومة المصرية بتحريم التبشير بين المسلمين ، ومع أن مراكز أخري للتبشير قد أنشئت في السودان في السنوات التالية ، فإن جميع تلك المراكز قد أغلقت عام ١٨٦٠ لأن الرهبان كانوا يتعرضون للإغتيال .

ثم أن الحكومة الإنجليزية قسمت السودان قسمين : قسما شمال خط ١٢ عدته قسما مسلما لا يجوز السماح فيه للمبشرين بالقيام بأعمالهم علنا ، وكذلك أوجبت الحكومة الإنجليزية علي المدارس التبشيرية ألا تعلم الدين المسيحي لتلميذ اختار ولي أمره أن

يدخله فيها إلا اذا حصلت من الولي علي إذن خطي بذلك ، علي أن هذا كله لم يمنع شيئاً من التبشير بوسائل مختلفة من طريق التعليم والطبيب والسياسة ووظائف الحكومة مما عرفنا أشباهه في هذا الكتاب.

أما جنوب خط العرض ١٢ فعدته الحكومة الإنجليزية قسماً خالصاً ومنعت المسلمين من السفر إليه حتي تتيح للمبشرين المسيحيين أن يعملوا فيه بحرية ، ثم كانت هي تقدم لهم جميع المساعدات في سبيل ذلك ، غير أن جنوب السودان ظل ميدان صراع بين الحركة الإسلامية وبين الإرساليات التبشيرية المسيحية ، ولا ريب في أن استقلال السودان قد خفف كثيرا من أثر المبشرين الكاثوليك والبروتستانت حتي في جنوبي السودان .

ومع دخول النفوذ الأجنبي الي ميدان الاقتصاد المصري دخل هذا النفوذ في الوقت نفسة اإي الميدانين السياسي والعسكري ، لقد استعان إسماعيل باشا في التغلب علي تجارة الرقيق بنفر من الأجانب منهم السير صموئيل بيكر والكولونيل تشارلس غوردون ورودلف سلاتين (سلاطين باشا) لقد عهد الي هؤلاء بالولاية علي عدد من المناطق السودانية وفوض اليهم العمل بجميع الوسائل التي يرونها ضرورية للقضاء علي نشاط الجلابين.

وهكذا دخل نفوذ بريطانيا إلي السودان أيضا ، ويذكر أن غوردون باشا كان من المتصلين بحركة التبشير ومن الذين كانوا يشجعون علي القيام بالتبشير في السودان خاصة ، وكانت قضية التبشير في السودان خاصة تشغله إلي درجة أنه كتب بها رسالة أو رسائل إلي أخته.

في ذلك الحين كان غوردون باشا قد أصبح الحاكم العام في السودان فتقلصت تجارة الرقيق قليلاً واتسعت حركة التبشير كثيرا ، ولكن في عام ١٨٧٩ استدعي غوردون إلي إنجلترا فنشطت تجارة الرقيق من غير أن تركد حركة التبشير التي كان غوردون قد دفعها في القسم الجنوبي من السودان خاصة [٤٣].

الجدير بالذكر أن غوردون كان من المتشددين جدا للتبشير فقد عبر عن ذلك بغضبة عندما علم أن عددا من أفراد الإرسالية التبشيرية في كردفان اعتنقوا المهدية وغيروا أسماءهم حرصا علي سلامتهم(٤٤).

وفي ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ أرسل شريف باشا مذكرة الي سير إفلين بارنج بين فيها فضل الاحتفاظ بالسودان والقضاء علي المهديين وذلك يمكن البعوث العلمية إرتياد السودان والإرساليات الدينية (التبشيرية) من الإقامة فيه (٤٥) ، الواقع أن موقف شريف باشا ضعيف ومذري بأن يعتبر عمليات التبشير فضيلة ، رغم مساويء هذه الإرساليات فضلا عن أنها مقدمة للاستعمار.

وكانت زوجة "غوردون" لوسي دف غوردون" وهي مسيحية بريطانية أتت إلي مصر وعاشت في الأقصر عدة سنوات يدافع عنها د/ رفعت السعيد كثيرا بأن المصريين أحبوها لأنها أحبتهم ، ويوضح انها ترفض عمليات التبشير المسيحية التي كانت منتشرة في صعيد مصر في ذلك الحين وكتبت قائلة : " أن محاولة تحويل المسلمين عن دينهم محاولة سخيفة بل هي محاولة خاطئة " وتذكر – لوسي – روح التسامح العميق الذي دفع سكان الأقصر إلي إحترام " القس آرثر ستانلي " أستاذ تاريخ التربية بجامعة إكسفورد وعميد كنيسة وستمنستر الذي اختارته الملكة ليصحب إبنها ولي العهد في رحلته الي صعيد مصر عام ١٨٦٢ (٤٦).

الواقع ورداً علي هذا الدفاع ما هو سبب مجيء كل من السيدة لوسي وولي عهد بريطانيا والقس آرثر ستانلي الانجليز النصاري إلي مصر ؟ جاءوا مقدمة للإستعمار – مصر والسودان – جاءوا للتبشير ، حتي وإن ذكرت بغضها له ، فهي نفسها أقرت وجود التبشير في صعيد مصر ، أما طيبة سكان الأقصر المصريين فهي سماتهم هكذا – سماتهم الدينية مسلمون ومسيحيون – أصحاب ضيافة متسامحون ، أما قولها لم يكن معناه أنها جاءت لتقف بجانب المصريين أو تساندهم ضد التبشير والاستعمار ، بل هم إنجليز مستعمرون ، أما الكاتب فقد أراه متعصباً.

وظل الأمر علي ذلك حتي احتل الإنجليز مصر ، (١٨٨٢) ثم كانت الحملة الإنجليزية المصرية علي السودان لإخماد حركة المهدي (١٨٩٩) وفي عام ١٨٩٩ جمع المبشرون البريطانيون والمبشرون الأميركيون جهودهم في السودان واتخذوا مراكز لهم في الخرطوم وأم درمان ، غير أن التبشير بين المسلمين ظل ممنوعا ، فإن اللورد كتشنر ، وكان يومذاك الحاكم العام في مصر والسودان باسم بريطانيا ، رفض أن يقوم المبشرون بأعمالهم في بلاد أهلها مسلمون ، بينما الحكومة البريطانية لا ترغب في عرقلة أعمالها السياسية في المناطق التي كانت قد بسطت عليها نفوذها أو لم تستطع بعد أن تثبت هذا النفوذ .

عند ذلك التفت المبشرون إي التعليم وأعانهم علي ذلك اللورد كرومر الذي خلف كتشنر ، فقد أسس المبشرون الإنجليز مدرسة للبنات في الخرطوم ، عام ١٩٠٣، وأسس المبشرون الأمريكيون في الخرطوم نفسها مدرسة للصبيان بعد عامين ، ثم وسع كل فريق منهم جهوده التبشيرية من خلال التعليم ، وعلي أن هذه المدارس كانت قاصرة في أول الأمر ، وفي فترة غير قصيرة بعد ذلك ، علي أولاد الجاليات المصرية والسورية وعلي المولدين (الذين كان أباؤهم من الأجانب) وكان معظم هؤلاء غير مسلمين.

يبدو أن هذا التدخل البريطاني في حياة السودان الدينية علي الأخص وفي حياته السياسية أيضا (مضافاً إلي هذا التدخل الأجنبي شيء من الفوضي التي آل إليها الحكم المصري في السودان ، والتي كانت إمتداداً للفوضي في مصر نفسها يومذاك) وقد كان السبب الأول في (١٨٩٦) أعد الإنجليز حملة مشتركة (بريطانية مصرية) بقيادة كتشنر استطاعت أن تقضي علي حركة المهدي في معركة أم درمان [٤٧].

وكان أبرز نشاط تبشيري للأمريكان الذي بدأ بمدينة عطبرة منذ عام ١٨٩٩ بعد أن اتخذت الإرسالية لها في الخرطوم وأم درمان ، كما اهتم الأطباء بالتبشير في بلدة الناصر في السودان [٤٨].

وقسم السودان من الناحية الإجتماعية إلي قسمين : قسماً شمالياً وقسماً جنوبياً أما القسم الشمالي فكان مسلماً ، وقد اقتصر إنشاء المدارس الرسمية في السودان علي هذا القسم / أما القسم الجنوبي (وقد كان معظم أهلة من الوثنيين البدائيين) فقد ترك للمبشرين الكاثوليك والبروتستانت يقومون فيه بالتعليم ، أو بالتبشير تحت ستار التعليم ، ومنذ عام ١٩٢٦ جعلت الحكومة الإنجليزية المنتدبة علي السودان تعطي المبشرين إعانه من ميزانية السودان مساعدة لهم علي التعليم (٤٩).

وفي مصر زارها أحد أعضاء إرسالية التبشير الأمريكية في دمشق وهو المبشر الأمريكي ليفي تافستر ورأي أنه من الممكن أن تكون هذه البلاد أرضاً خصبة للعمل التبشيري ، فتقدم بطلب كله رجاء وأمل من إرسالية دمشق إلي الكنيسة الأمريكية، لكي تجعل القاهرة المقر الأول للإرسالية الأمريكية في بلاد المشرق ونتج عن ذلك أن بدأت وفود الإرسالية الأمريكية التبشيرية تصل الي مصر بدءا من عام ١٨٥٤ حيث وصل اثنين من المبشرين ومعهم سيدة تعمل في هذا المجال ، وبدأوا نشاطهم ، وفي عام ١٨٧٣ قامت الإرسالية بإنشاء مركز بها في أحد المنشات المواجهه لفندق شبرد بمدينة القاهرة ، وكان نشاط الإرسالية يعتمد علي أقسام مختلفة ، أحدهما هو قسم التبشير بالإنجيل ، وكان يرعاه عشرة من القسس الأمريكيين ، والآخر هو القسم التعليمي لخدمة نفس الغرض (٥٠).

أما الإرسالية الأمريكية في مصر فقد كانت حتي عام ١٨٨٢ تتمتع بإحتكار فعلي للعمل التبشيري البروتستانتي في مصر إلا أنها وجدت منافسة خطيرة من جماعات تبشيرية أجنبية اخري علي تحويل المسلمين إلى المسيحية ، وأيضا إرسالية شمال أفريقيا وهي بريطانية وصلت الي مصر عام ١٨٩٤ ، وإرسالية مصر العامة وهي بريطانية أيضا وصلت الي مصر عام ١٨٩٨ وجماعة عودة المسيح في اليوم السابع ، وجماعة الولايات المتحدة الأمريكية وصلت الي مصر عام ١٨٩٩ .

وفي عام ١٩٠٣ تحرك المبشرون الأمريكيون إثر رؤيتهم نتائج حركة التبشير البروتستانتينية في مصر وناشدوا الكنيسة الأبوية في الولايات المتحدة أن ترسل لهم ٢٩٠ مبشرا ، ولكن ماليه الكنيسة لم تكن تسمح بنفقات المبشرين الجدد.

وتم تقسيم مصر إلي أربعة أقسام تبشيرية : الدلتا – مصر الوسطي – أسيوط – طيبة ثم قامت بانشاء مجمع مصر الكنسي (سندوس مصر) [٥١].

وفي البتشوانا لاند كان للمبشرين دورا كبيرا في صنع تاريخها ، برغم الإهتمام الأوربي بمنطقة جنوب أفريقيا – وهو إهتمام يرجع الي عام ١٦٥٢ حين أرسلت شركة الهند الشرقية الهولندية التي تأسست في عام ١٦٠٢ بعثة إلي منطقة خليج تيبل ، حيث تقع مدينة الرأس الحالية لإنشاء محطة لسفنها في الطريق المؤدي من أوربا الي الهند ، فإن الأوربيين ظلوا حتي السنوات الأولي من القرن التاسع عشر يجهلون تاريخ هذه المنطقة المعروفة بالبتشوانا لاند بسبب صعوبة المواصلات وعداء القبائل والحروب الداخلية بينها ، وعدم اهتمام بريطانيا بما يلي مستعمرة الرأس شمالا ، أما الفترة التي تسبق بداية القرن التاسع عشر فلا تتوفر حولها سوي العديد من الأساطير والروايات الشفهية لعدم وجود سجلات مكتوبة يمكن الإعتماد عليها في التاريخ للبتشوانا لاند ، وبرغم القيمة الكبيرة لهذه الأساطير فإن استخدامها كمصدر وحيد لتاريخ هذه المنطقة تكتنفه المحاذير.

ومع العقد الأول من القرن التاسع عشر دخلت منطقة البتشوانا لاند في دائرة إهتمام المبشرين عامة والبريطانيين خاصة ، كما تدافع إليها الرحالة والمغامرون والمستكشفون الجغرافيون تحدوهم الرغبة في استغلال الثروات التعدينية التي راجت الأساطير عن وجودها – وخصوصاً معدني الذهب والماس ، وتركت بريطانيا المشروع الخاص لينهض بدور تهيئة هذه المنطقة للسيطرة العثمانية ، ورفضت أن تتورط رسميا في أي مغامرة استعمارية في هذا الجزء من أفريقيا حفاظاً علي أموال الخزانة البريطانية ،

وتجنباً للتورط أو المجابهه العسكرية أو الدبلوماسية مع دول أوربية أخري في منطقة لم يثبت بعد جدواها لبريطانيا .

وبإندفاع الرحالة والمبشرين والباحثين عن المعادن إإي المنطقة توفرت لدينا تقارير وسجلات مكتوبة – أمكن الإعتماد عليها في معالجة تاريخ البتشوانا لاند في القرن التاسع عشر ، وتشير السجلات المكتوبة إلي أن الرحالين البريطانيين وليم ، سومر فيل Somerville وبيتر تروتر Truter قد زاروا منطقة جنوب البتشوانا لاند ، وأرادوا وصفاً دقيقا لأحوال قبائل التلهابنج Tihaping وإبتداء من عام ١٨١٣ بدأ وصول المبشرين البريطانيين الي بلاد الناجواتو Nagwato وكان جون كامبل Campbell أول مبشر أرسلتة جمعية لندن التبشيرية إلي المنطقة ويذكر كامبل أن زعماء المنطقة الأفريقيين قد طلبوا منه إرسال عدد من المبشرين لتعليمهم القراءة والكتابة ، وتحويلهم إإي المسيحية ، وأنه وافق علي ذلك ، وأرسي دعائم أول مركز تبشيري تابع لجمعية لندن التبشيرية في كرومان Kuruman الذي ظل من أكبر المراكز التبشيرية في منطقة البتشوانا لاند لعدة سنوات ، ومن خلال هذا المركز تحول عدد من قبائل البتشوانا لاند إلي المسيحية

وظل توافد المبشرين البريطانين إلي البتشوانا لاند خلال العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر ، ومن أهم هؤلاء المبشرين " روبوت موفات " الذي أوفدته جمعية لندن التبشيرية إلي كرومان ، وعلي يديه تطور هذا المركز التبشيري بحيث أصبح قاعدة ينطلق منها المبشرون الإنجليز تجاه الشمال ، ويتضح من كتب المبشرين أن عددا منهم قد حصل علي تصاريح بالإقامة بين قبائل البتشوانا وسمح لهم بالقيام بأعمال التبشير المسيحي ، ومع هذا ظل المبشرون يواجهون العديد من المصاعب في الداخل لبعد المسافة بين كرومان والمناطق التي يمارسون فيها أعمال التبشير ، وظروف الجفاف وأسراب الجراد ، وضعف الإمكانات التبشرية – هذا فضلا عن عداء القبائل الأفريقية لهم بإعتبارهم غرباء ، وتسفيههم لعاداتهم الوثنية ، وتعرض المبشرين للآثار المدمرة الناجمة عن الغارات القبلية في الداخل من جانب قبائل المتابيلي Matabele ومن الزولو

Zulu ، غير أن المبشرين تركوا بعض الآثار الإيجابية التي تمثلت في تعلم الإفريقيين لبعض الحرف ، كالتجارة والحدادة وزراعة الحدائق.

وفي عام ١٨٣٨ عين جون ليفنجستون Luvingstone عضوا في جمعية لندن التبشيرية ، وأرسل إلي جنوب أفريقيا في عام ١٨٤١ ، وبرغم أنه لم يترك أثرا يذكر في مجال التبشير المسيحي بين قبائل البتسوانا ، فإنه أقنع الزعيم ستشيلي Setshele زعيم قبائل الكونيا Kwena الأفريقية بالهجرة إلي منطقة نهر كولوينج وبتأسيس مركز تبشيري بالقرب منه ، وأدي هذا المركز التبشيري الجديد دوراً ملحوظاً بين الترنسفان وبين هذه القبائل فيما بعد ، واتهم البوير المبشرين الإنجليز الذين عملوا في هذا المركز بتزويد الإفريقيين بالسلاح ومساندتهم لهم ضدهم ، ومما زاد كراهيه البوير للإنجليز أن المركز التبشيري الجديد كان يقع علي طريق المبشرين نحو الشمال ، وهو الطريق الذي كان يتجه من كرومان إلي شوشونج Shoshong ثم إلي وسط أفريقيا (٥٢).

ولقد ظلت الارساليات المسيحية تبث نشاطها في جميع أنحاء المستعمرات ، وكانت نظرة الأوربيين إلي الديانات الوثنية الزنجية علي أنها خليط من العادات والخرافات الشيطانية التي تقشعر منها الأبدان .

ولم تكن مهمة المبشر قاصرة علي التبشير بل فرضت واجبات إدارية لتنظيم شئون الجماعة والعمل علي إقناعهم ليؤمنوا بالدين الجديد .

وقد استعان المبشرون بعدد من الوطنيين في أفريقيا اختاروهم للعمل بالتدريس ونشر الدين ، وكانت مهمتهم إرتياد المناطق النائية عن المدن والقري للتأكد من محافظة الداخلين في المسيحية علي دينهم الجديد (٥٣).

وفي منتصف القرن التاسع عشر أصبحت الجمعيات التبشيرية الغربية تغطي جميع أنحاء الارض وكانت هناك دوافع اقتصادية وسياسية وقد اختلطت بالرغبة في نشر المسيحية ، فبدأت الحركة التبشيرية من الكاثوليك والبروتستانت من العناصر الأوربية فكانت هي الأخري سببا في نمو الحركة الاستعمارية واتساعها (٥٤).

أن " باستور فيرز من بازل " الذي كرس اهتماما كثيرا في التبشير ، يقول : "حتي هذه اللحظة يبدو لي شمال نيجيريا النقطة الأكثر أهمية ، أن الأقطار حول بحيرة تشاد علي الجانب البريطاني أو الألماني قد تكون ثانوية ، لو أن الأراضي الفرنسية كانت مفتوحة للإنجيل فإن مركزاً كبيراً ما في أقصي الغرب ربما يكون ذا أهمية مماثلة.

ويقول ت .أ. الفارز سكرتير إرسالية جمعية التبشير الكنيسة لشمال أفريقيا ، "حتي الحين تبدو شمال نيجيريا النقطة الأكثر أهمية ، أنه يشير إلي العمل الهائل الذي يجب أن يؤدي هناك اليوم ، وقائيا ومباشرا علي حد سواء ، وكيف أنه ضروري وجوب أن يؤدي علي الفور بالنظر إلي الربط المتقارب السريع للنيجر الأدني وهو سلاند وكالابار بخطوط السكك الحديدية ، وهل لي أن اذكركم أيضا ، ومن ثم ، مرة أخري بمناشدة الدكتور ميلر لأربعين عالماً تربوياً أو مبشراً لهوسلاند ، لأن شعب الهوسا قد يقود الطريق في وقف الإندفاع الإسلامي ؟[٥٥].

ليس هذا فحسب فإن البعثات التبشيرية التي اضطلعت بمهمة نقل المسيحية الغربية إلي أفريقيا ممتزجة بالمعرفة العلمانية من خلال مدارس التبشير كانت مصدر الثورة الثقافية في أفريقيا [٥٦].

نعود إلي باستور فيرز : " لا توجد تقريباً وحدة في الإرساليات الأفريقية انظروا إلي الساحل الغربي ، أن الحر (الجرح) يبدأ من عشرين نقطة منفصلة في الغرب ، وبقدر ما أعلم فلا محاولة علي طريق الوحدة ، ومن أجل هذا السبب أرجو أن يقوم كل إرساليات غرب أفريقيا بمحاولة حيوية للعمل بين المسلمين ، وهذا سيعطيهم جهدا مشتركاً جلياً علي الأقل ، أن الإسلام يجب أن يربطنا معا ، وإذا ما تم ذلك فقد حان الوقت لمحاولة أن يقع إختيارنا علي خطة مشتركة ذكية للعمليات لكننا بعيدون عن ذلك حتي الآن.

وأخيراً ، شرق أفريقيا من شرق أفريقيا البريطاني مباشرة إلي زمبيري ، أن الطلب الواضح هو ، أولا ، الإسراع بتنصير القبائل المهددة بالإسلام ، وبخاصة ذات النفوذ

الأكبر منها ، ونشكر الله من أجل كنائس كتلك التي في أوغندة وليفينجستونيا ، يقال أحيانا أن مثل تلك الكنائس ستكون أشبه بجزر في بحر الإسلام [٥٧].

التكاتف في سبيل التبشير :

ولقد انكشف العنصر السياسي في التبشير انكشافا طاهرا لما وقعت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة (١٩٢٩-١٩٣٠) ثم في بريطانيا (١٩٣١) فقلت المبالغ التي كانت تتدفق علي الإرساليات التبشيرية من تلك الدولتين وبردت حركة التبشير حينا.

علي أن أغرب ما في هذه الصورة السياسية التبشيرية أن هيلاسلاسي إمبراطور الحبشة الأرثوذكسي كان يساعد الإرساليات الأجنبية التي هي بروتستانتينية أو كاثوليكية علي التبشير في السودان .

ودخل علي هذه الصورة الغريبة عنصر أشد غرابة هو التمييز العنصري والواقع أن السود الصابئين إلي النصرانية لم يتمتعوا بشيء من المساواة مع إخوانهم البيض الأوربيين ، لا في الدولة ولا في الكنيسة ، ومع أن عدداً من الإرساليات احتجت (فقط) علي سياسة التمييز العنصري ، فإن نفرا من رؤساء الإرساليات الهولندية خاصة وقفوا (نظرياً) من هذه القضية علي الحياد ولكنهم أغلقوا أبواب الكنائس الكبري في أفريقية في وجه النصاري السود ، وقد كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التمسك إلي رد فعل بين النصاري السود ضد النصاري البيض ، وخصوصا في المدن التي تنهض فيها كنائس عظيمة البنيان ، ولكن بما أن هذا النزاع كان نزاعاً داخلياً في النصرانية نفسها فإنا نكتفي هنا بالإشارة إليه فقط ، أما النزاع السياسي فنخصه بكلمة موجزة.

ظن المبشرون أن التبشير سيجعل من الأفريقيين غربيين في كل شيء حتي في الشعور السياسي ، ولكن ذلك لم يتفق دائما ، أن الأفريقيين الذين تلقوا العلم الغربي علي يد المبشرين أصبحوا هم أنفسهم كارهين للتبشير وللصلة التي يريد المبشرون أن ينشؤوها بين الدين وبين السياسة ، ففي كل مكان وصل إليه الوعي الوطني ظهر الكره للتبشير

حتي قال غروف :"أننا لا نستطيع أن نخفي عن أنفسنا ولا عن غيرنا أن نفراً كثيرين يمثلون الجماعات الإفريقية أظهروا امتعاضا شديداً من التبشير وأخبرونا أن الصلة بين الكنائس والتبشير وبين التعليم يجب في رأيهم ، أن تنتهي بسرعة ، وكان هؤلاء إذا تكلموا في التعليم يقولون : مدارسكم ومدارسنا ، يحددون بذلك الفرق بين مدارس الإرساليات وبين المدارس التي تديرها السلطات الأفريقية المحلية ، ومنهم من جعل يقتل المبشرين في الكونغو وفي غير الكونغو.

والواضح أن هذا الخلاف في الرأي يرجع إلي عامل وراء التبشير ووراء التعليم ، أن هذا العامل كان "الاستعمار" يري "غروف" أن السنوات العشر التي تلت الحرب العالمية الأولي قد خلفت نضجاً ووعياً بين الشعوب الأفريقية ، ومع أن الإرساليات التبشيرية كانت منذ أيامها الأولي تري أن تبلغ الشعوب الأفريقية رشدها بين شعوب العالم المتطورة وأن يصبح الجميع أننا متساوون لله الواحد ، فإن تلك الإرساليات كانت تري أن يتم هذا في مدي طويل ، إلا أن هذه التطورات قد جلبت معها مضايقات للإرساليات المسيحية ينبع معظمها من إلحاح الأفريقيين علي العمل السياسي السريع بالإضافة إلي عمل مواز لذلك في سائر الميادين.

أن التعبير في المقطع السابق غامض في شكله الراهن ، مع أن المؤلف "غروف" يدور حوله في صفحتين ، أن المقصود من هذا المقطع أن الأفريقيين لما تعلموا في مدارس التبشير ووصلوا إلي شيء من النضج بدأوا يطالبون بإستقلال صحيح في السياسة والاقتصاد والاجتماع ، بينما كان المبشرون يعتقدون أن التعليم تحت إشراف المبشرين سيجعل الأفريقيين يطمئنون إلي الحكم الأجنبي وقتاً طويلا علي الأقل.

وهذا الذي كان يجري في أواسط أفريقية وفي شرقها ، وفي أراضي النفوذ البريطاني ، وكان يجري مثله في غربي أفريقية ، أن نيجيريا بلاد واسعة كثيرة السكان، غير أن السكان في نيجيريا يتفاوتون في الحياة الدينية : فالغالب علي القسم الشمالي من نيجيريا الإسلام ، بينما الأكثرون في الجنوب من الوثنيين ، فلما ملكت بريطانيا هذا الجزء من القارة الأفريقية منعت السكان المسلمين يدخلوا إلي القسم الجنوبي الوثني ثم أطلقت

للمبشرين حرية العمل فيه ، أن الحكومة البريطانية لم تسمح بحرية مماثلة للمبشرين في القسم الشمالي لأن الإسلام فيه قوة عظيمة ، ولم تكن إنجلترا راغبة في إغضاب المسلمين فيه حرصا علي مصالحها الاقتصادية والسياسية أولا ، ولكن منذ عام ١٩٧٢ اخذت الحكومة البريطانية تحض المبشرين علي العمل في شمال نيجيريا ثم تساعدهم علي ذلك ، ومع أن نيجيريا بقيت بعد بلوغها إلي الحكم الذاتي في عام ١٩٥٩ وبعد إستقلالها عام ١٩٦٠ ، جزءا من الإمبراطورية البريطانية التي سميت جامعة الشعوب البريطانية ، فإن أثر التبشير والمبشرين يجب أن يكون قد خف كثيراً في الجزء الشمالي من نيجيريا وفي القسم الجنوبي أيضا.

سابعا : التعليم الاجنبي :

كان المبشرون أول من بدأ التعليم في أفريقية السوداء ، وفي أوغندة ظل التعليم في يد المبشرين زهاء نصف قرن (١٨٧٧-١٩٢٥) ولما تأسس المجلس الاستشاري للتعليم الأفريقي تمثلت فيه دوائر الحكومة (البريطانية) والإرساليات التبشيرية والجماعات الأفريقية والأجنبية ، وكان المبشرون الإنجليز يحملون أعباء أساسية في إدارة المدارس في جميع أنحاء أفريقية البريطانية ، ثم اتسع التبشير اتساعا عظيما بزيادة عدد المبشرين البروتستانت والكاثوليك إذ بلغ عددهم في عام ١٩٢٥ نحو ٦٣٠٠ في جميع أنحاء أفريقية .

أما المستعمرات البلجيكية (الكونغو) والبرتغالية (أنجولا) فإن المعاملة الممتازة كانت للإرساليات الكاثوليكية [٥٨].

وفي عام ١٩٠٩ بلغ جملة مدارس الإرسالية الأمريكية في السودان ست مدارس ، أربع منها للبنين ومدرستان للبنات / وعدد تلاميذ المدارس ٤٦٨ تلميذ وتلميذه.

وتجاه المدارس التبشيرية الأمريكية وغيرها من الإرساليات الأجنبية فإن الحكومة البريطانية قد اتخذت سياسة معينة طبقتها في أعمال المدارس التبشيرية ، وعن هذه السياسة يقول اللورد كرومر في تقريره عن مصر والسودان لعام ١٩٠٦ : اتيح للمرسلين

أن ينشئوا مدارس لهم في الخرطوم ولمديري هذه المدارس أن يعملوا فيها ما يشاؤون من أنواع التعليم الديني ، ويقول : ان المبشرين الأمريكيين هدفهم تمدين الأهالي ، وتهذيبهم أكثر من تنصيرهم ، والواقع العكس ، وتعتبر الإرسالية الأمريكية من أنشط الإرساليات الأجنبية في نزولها إلي جنوب السودان وشاركتها في ذلك الإرسالية النمساوية ، ويبدي كرومر أسفه لعدم وجود إرساليات إنجليزية في الجنوب السوداني(٥٩).

مدارس الإرساليات التبشيرية في الصومال :

كانت السلطات الإيطالية تزاول نشاطاً ثقافياً وتعليمياً واسع النطاق ، إذ افتتحت عدة مدارس إيطالية ، واستقدمت لها عدداً كبيراً من المدرسين الإيطاليين ، كما أنها توفد بعثات من الصوماليين بشكل مستمر إلي إيطاليا ، هذا إلي جانب نشاط الإرسالية الإيطالية التي تشرف علي إدارة عدة مدارس ومؤسسات منها ثلاث مدارس إبتدائية ، ومدرستين للحضانة ، وبنسيون (داخلية) للبنات الصغيرات ، ومدرسة صناعية ، ومدرسة للطباعة ، ومدرسة للخياطة ومدرسة للتريكو ، ومدرسة داخلية للمولدين ، وبنسيون للبنات المولدات ، ومدرسة داخلية للصوماليين ، وبنسيون للبنات لتجهيز الجلود وبها مدبغة ومصنع للاحذية ، وبنسيون لقدماء طلبة الإرسالية الكاثوليكية.

أنشئت جميع هذه المؤسسات في مدينة مقديشيو ، هذا عدا ثلاثين راهبة تعملن في مستشفيات مقديشيو ، وهناك حوالي أربعة وعشرون مدرسة ومؤسسة في مختلف المدن ، وتهدف السلطات الإيطالية إلي إستمرار بقاء الثقافة الإيطالية في صوماليا حتي بعد خروجها منها ، لذلك تعددت مظاهر نشاطها التي منها الأفلام السينمائية التي تعرض ناطقة باللغة الإيطالية ، والصحف التي تصدرها كلها باللغة الإيطالية ، ما عدا صفحة واحدة من جريدة الحكومية ، (بريد الصومال) من صفحاتها الأربع أو الست.

إرسالية المينونيت التبشيرية : تقوم بتدريس اللغة الإنجليزية للصوماليين ولها مركز ثقافي في مقديشيو يقوم ببيع كتب تعليم اللغة الانجليزية وكتب التبشير وقد افتتحت مدرستين في مهداي ، إحداهما خارجية والأخري داخلية ، وتضم حوالي خمسة وثلاثين تلميذاً ، تتراوح أعمارهم بين ٩ ، ١٣ سنة ، كما أنشأت قسما لتدريس اللغة الإنجليزية

للكبار علي فترتين صباحية ومسائية ، وأفتتحت في شمامه (مرجريتا) مدرسة مشتركة ، تدرس بها المواد باللغة الإنجليزية ، وتضم أكثر من مائة تلميذ.

بعثة السودان الداخلية وهي بعثة تبشيرية بروتستانتية أيضا ، ويتمثل نشاطها في إنشاء مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية تعمل علي فترتين صباحية ومسائية وبها حوالي عشرون تلميذه و ٢١٠ تلميذا ، كما أن هناك برنامج تجاري يدرس لفئة معينة من الطلبة وفي عام ١٩٠٩ بلغ جملة مدارس الإرسالية الأمريكية في السودان ستة مدارس ، أربعة منها للصبيان ومدرستان للبنات وعدد تلاميذ هذه المدارس نحو ٤٨٦ تلميذة وتلميذا [٦١].

نشاط أثيوبيا : النشاط الثقافي لأثيوبيا في صوماليا محدود جداً ويقتصر علي الدعوة الموجهه إلي خمسة عشر طالب صومالياً للدراسة في أديس أبابا علي نفقة الإمبراطور [٦٢].

وفي مصر قامت الإرسالية الأمريكية بتأسيس المدارس بمختلف أنحاء مصر فقبل عام ١٨٧٠ أسست الإرسالية ست مدارس بالوجه القبلي وثلاث مدارس بالقاهرة ومدرستين بالإسكندرية وتدرجت الإرسالية في إزدياد مارسها إلي أن وصل عدد المدارس الأمريكية عام ١٨٧٨ إلي ثلاثين مدرسة بعد أن كان ست مدارس عام ١٨٧٠.

وكان غرض هذه المدارس بجانب الغرض التعليمي التربوي خدمة أغراض الإرسالية الدينية التبشيرية في مصر وكانت الإرسالية تمد هذه المدارس بالكتب والمدرسين وكان المدرس في هذه الكنائس عضوا بالكنيسة.

وفي عام ١٩٠٧ بلغ عدد مدارس الإرسالية ٢٧١ مدرسة منتشرة في كل محافظات مصر بين إبتدائية وتحضيرية وثانوية للبنين والبنات [٦٣].

كان لإتجاه الإرساليات الأجنبية إلي فتح المدارس في مختلف أنحاء القطر المصري أثر كبير في حفظ المصريين علي إنشاء الهيئات والجمعيات التي يكون التعليم

من أهم أهدافها وبذلك أصبح التعليم ميدان معركة بين الاحتلال والقوي الأجنبية من جانب والقومية المصرية من جانب أخر.

ولما كانت الإرساليات مظهراً من مظاهر الثقافة الأجنبية في مصر فإنها انتشرت انتشارا واسعا في أماكن كثيرة من مصر وكانت الإرسالية الأمريكية أكثر إنتشارا عن غيرها في القاهرة وفي أسيوط حيث كان فرع الإرسالية تتبع له مستشفي الأمريكان وفي أسيوط أيضا تأسست إرسالية الأخوة البلموس بموجب تفويض من مدارس الإخوة البلموس في عام ١٩٤٧ (٦٤).

وكانت المدارس الأجنبية تدرس فيها المواد باللغات الأجنبية مما أدي الي وجود تباين كبير في ألوان الثقافة ، وبهذا أصبح إتقان اللغات الأجنبية له قيمته في بلد عربي ضاعت فيه اللغة العربية .

وفي عام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ قبل العدوان الثلاثي بلغ عدد المدارس الأجنبية في مصر كالتالي :

١٥٦ مدرسة فرنسية و ٢٦ مدرسة إيطالية و ٢١ مدرسة أمريكية و ٢٨ مدرسة إنجليزية و ٤٤ مدرسة يونانية و ٩ مدارس بجنسيات أجنبية اخري (٦٥).

ومهما كان الحال وسواء تحدثنا عن القسم الفرنسي أو القسم الإنجليزي فإن عدد المتعلمين عام ١٩٤٥ كان تافهاً ففي عام ١٩٤٤ بلغ عدد الأطفال في المدارس الفرنسية بغربي أفريقيا ٦٧ الف طفل في حين بلغ عدد السكان ١٥ مليون نسمة وكانت نسبة تافهه من هولاء الأطفال في مدارس الليسيه ، أما في أفريقيا الغربية البريطانية فكان الأمر يختلف من مستعمرة إلي أخري ففي عام ١٩٣٩ بلغ عدد الأطفال في مدارس المرحلة الأولي ٢٥٠٧٦ طفلا في حين يزيد سكان نيجيريا الشمالية وحدها علي جميع سكان أفريقيا الفرنسية الغربية ، وفي السنة التي قبلها بلغ عدد تلاميذ المرحلة الأولي في ساحل الذهب أي غانا ٧٦ ألف طفل أي ما يساوي جميع أطفال المرحلة الأولي في المستعمرات الفرنسية بغربي أفريقيا عام ١٩٤٤ ، ومهما يكن من الأمر فإن الطلبة الذين كانوا يذهبون

إلي المدارس يمثلون نسبة صغيرة جدا من عدد السكان ، ومع ذلك فإن تأثير التعليم كان كبير للغاية ، فمن ناحية كان شعور الأفريقيين أن الطفل الأفريقي إذا ما دخل المدرسة فإنه يكون طبيباً أو مهندساً ولكن هذا الاحتمال أو الأمل ما كان ليتحقق إلا نادراً وكانوا يدرسون له في المدارس الثانوية بعض الأفكار والسياسات الاستعمارية الأوربية مثل الديمقراطية وحق الانتخاب.

لعل التعليم هو الناحية الثورية الوحيدة التي تميز بها الحكم الاستعماري ونعني بالتعليم محاولة المستعمر نشر التعليم الأوربي ، فالتعليم بالنسبة للأفريقي مفتاح تفهمه للثقافة والتكنولوجيا المتقدمة التي مكنت الرجل الابيض من إحتلال أرضه والتحكم في قارته بسهولة ، كما أن التعليم الغربي الذي يؤكد الإنجازات الفردية جاء مناقضاً للاثاث الذي قامت علية التقاليد الأفريقية التي تقوم علي الشخصية الجماعية والمسئولية المشتركة وعلي الرغم من أن السياسة الفرنسية كانت تقوم علي نوع من المشاركة فإن الإستمرار في إتباع هذه السياسة كان يستلزم نشر التعليم ولكن الفرنسيين لم يهتموا بفتح المدارس وكانت مدارسهم أقل من مدارس البريطانيين ، وأنهم كانوا يخشون أن يفلت الزمام من أيديهم ، ويحدث تضخم في طبقة الصفوة ومن ثم كانوا يحرصون علي أن تخرج المدارس ما يكفي فقط من ملىء الوظائف الحكومية أو وظائف الشركات التي يسمح الأوربين فيها للأفريقيين لشغلها ، أما الحكومة البريطانية فلم تنفق أموالا علي التعليم من ميزانيتها ولكنها خولت البعثات التبشيرية سلطة كبيرة في فتح المدارس ، ومن ثم نجد عدد المتعلمين علي المستويات المختلفة في غربي أفريقيا أكثر في القسم البريطاني منه في القسم الفرنسي ونلاحظ هنا أن غالبية الأطفال الذين سعوا ليتعلموا في أفريقيا الغربية الفرنسية التحقوا بالمدارس التبشيرية ما عدا شمال نيجيريا حيث حرمت الإدارة الإستعمارية علي البعثات التبشيرية فتح مدارس في الإمارات الإسلامية دون موافقة الأمراء أنفسهم (٦٦).

الجدير بالذكر أن هذه الإرساليات التبشيرية عملت علي إحلال الفكر العلماني محل الفكر الإسلامي في مناهج التعليم والتي خلت برامجها الدينية من تاريخ الإسلام وإرثه الثقافي واللغوي في محاولة لطمس هويه الأمة ولقطع صلتها بتراثها وماضيها الاسلامي (٦٧).

مما لا شك فيه أن الأساليب الإستعمارية كثيرة ، بحث عنها المستعمر في جميع مجالات الحياة سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية ، كما أنه استخدمها في جميع أنحاء القارة الأفريقية محاولاً طمس الهوية الأفريقية ليعيش فيها أكثر وبحرية تسمح له استغلالها باستمرار.

obeikandi.com

هوامش الفصل السابع

١- د. احمد الشربيني : تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ – ١٩١٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٢ ،١١٣ ، أندرية ريمون : المرجع السابق ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ .

٢- د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : النشاط التجاري في البحر الاحمر في العصر العثماني ١٥١٧ – ١٧٩٨ ، سمنار جامعة عين شمس ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ – ٢٥٥.

٣- د. لينوار تشامبرز رابت ، ترجمة ، د فاطمة علم الدين عبد الواحد : سياسة الولايات المتحدة إزاء مصر ١٨٣٩-١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٩١.

٤- نفسه ، ص ٢٣٠،٢٩٩ ، د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط التبشيري الأمريكي في البلاد العربية ، حتي ١٩٢٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١ ، ص ٢٦٢ .

٥- ف. رياكوف ، ل. الكسندر وفسكايا ، تعريب ، أمين الشريف : مشكلات أفريقيا الاقتصادية، مؤسسة العصر الحديث ، مؤسسة ميجدونا رودنايا كنيجا ، موسكو ، (ب ت) ص ٢٦ .

٦- د. فاروق عثمان أباظة – مرجع سابق ، سمنار ، جامعة عين شمس ، ص ٣٦٦ .

٧- السياسة الدولية – عدد ٦٥ في يوليو ١٩٨١ ، ص ٦٥٠

٨- إدارة الإعلام العام – حقائق أساسية عن الأمم المتحدة ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

٩- محمد عبد الرحيم مصطفي : وآخرون ، ص ٢٢٨ .

١٠-د. جاد محمد طه : بريطانيا والصومال في النصف الثاني من القرن التاسع ، سمنار جامعة عين شمس ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ .

١١-د. السيد حسين جلال : قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي ، ص ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

١٢-د. عبد الله عبد الرازق إبراهيم : المسلمون والاستعمار الأوربي في أفريقيا ، ص ٢٩.

١٣-د. الجمل : تاريخ المسلمون في أفريقيا ، ص ٢٠ ، ٢١ ، د. جميل المصري ، ج ٢ ، ص ٤١١.

١٤-محمد عبد الرحيم مصطفي وآخرون ، ص ٦٩.

١٥-د. علي محمد بركات : السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر ، سمنار جامعة عين شمس ، ص ٤٢٩.

١٦-جون نينيه : المرجع السابق ، ص ٢٢٧

١٧-John Hatch :The History of Britain in Africa ,London , 1969 , P. 181

١٨-د. شوقي الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، ص ١٣٩ ، ١٤٠

١٩-جون هاتش : ترجمة ، عبدالمنعم السيد منسي : تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٩ ، ص ١١.

٢٠-نفسه ، ص ١١١.

٢١-أحمد طاهر ، ص ١٨٧ ، ١٨٨.

٢٢-رياكوف ، فسكايا : المرجع السابق ، ص ٢٣ - ٢٧.

٢٣-نفسه ، ص ٣٨.

٢٤-د. جلال يحيي : المغرب العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الأولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، إسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠٩-٣١١ .

٢٥-نفسه ، ص ٣٤٤-٣٤٧.

٢٦-جهاد عودة : تونس - مسألة العروبة وقضاياها السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، مايو ١٩٧٩ ، ص ٢٥

٢٧-د. باغي ، شاكر ، ص ١٩٩ ، ٢٢٦

٢٨-د. لطيفة محمد سالم : مصر في الحرب العالمية الأولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ - ص ٢٩-٣٥ ، د. مصطفي النحاس جبر : سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية، ص ١٩١٤ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ١٦-٢٢.

٢٩-جون هاتش ، ص ١١-١٣.

٣٠-د. خالد الكومي : المرجع السابق ، ص ٤٦-٤٨.

٣١-نفسه ، ص ٤٨ ، ٤٩.

٣٢-هاتش ، ص ١٨.

٣٣-نفسه ، ص ٨٧، ص ٩٧.

٣٤-السياسة الدولية ، عدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦.

٣٥-د. الكومي ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

٣٦-إدارة الإعلام العام ، حقائق اساسية عن الامم المتحدة ، ص ٨١ .

٣٧-د. الكومي ، ص ٥٥ – ٥٧

٣٨-باسيل يوسف : العرب ونشاط الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، دراسة توثيقية عن دور الدول العربية والخبراء العرب والمنظمات الغير حكومية العربية في نشاط الأمم المتحدة في حقل حقوق الانسان خلال أربعين عاماً ، مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية ، القاهرة ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

٣٩-جيمس دفي : المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ص ٥٥ .

٤٠-د. زهر رياض : الإستعمار الأوربي لأفريقيا في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص٢١١ ، رولاند أوليفر : المرجع السابق ، ص ١٤٩ – ١٥٢ .

٤١-د. فرغلي علي تسن : حاضر العالم الإسلامي دار أشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٥ .

٤٢- د. زهر رياض : المرجع السابق ، ص ٢١١ ، رولاند اوليفر : المرجع السابق ، ص ١٥١ ، ١٥٢

٤٣-د. مصطفي خالدي ، د. عمر فروخ : المرجع السابق ، ص ٢٣٦ -٢٣٩

٤٤-Egmont Hak : op. cit., pp.76-82

٤٥-دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة ١/٩و- السودان ، مذكرة شريف باشا إلي سير افلين بارنج في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣

٤٦-د. رئعت السعيد: ماذا جري لمصر؟، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣،ص ٢٧-٢٩

٤٧-د. مصطفي خالدي ، د. عمر فروخ ، ص ٢٣٩، ٢٤٠

٤٨-د. فرغلي علي تسن ، ص ٩٢

٤٩-د. خالدي و د. فروخ ، ص ٢٤٠

٥٠-د. نبيل عبد الحميد سيد احمد : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦

٥١-د. فرغلي علي تسن ، ص ٩١

٥٢-د. محيي الدين محمد مصيلحي ، ص ٢٦٨ – ٢٧٠

٥٣-د. زهر رياض ، ص ٢١٢ ، ٢١٤

٥٤- نفسه ، استعمار القارة الأفريقية وإستغلالها ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٧-١٩

٥٥-محمود الشاذلي ، ص ٣٢ ،٣٣

٥٦-د. فرغلي علي تسن ، ص ٩٥

٥٧-محمود الشاذلي ، ص ٣٣

٥٨-د. خالدي ، د. فروخ ، ص ٢٤١-٢٤٣

٥٩-د. نبيل عبد الحميد سيد احمد ، ص ٢٧٤-٢٧٦

٦٠-محمد عبد المنعم يونس ، ص ١٢٢ ،١٢٣

٦١-د. فرغلي علي تسن هريدي ، ص ١٠٠

٦٢-محمد عبد المنعم يونس ، ص ١٢٣

٦٣-د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، ص ٢٦٦، ٢٦٧

٦٤-د. فرغلي علي تسن : الرأسمالية الأجنبية في مصر ، ١٩٣٧ – ١٩٥٧ ، ج٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣ ، ص ٤١٧، ٤١٨

٦٥-نفسه ، ص ٤٢١-٤٣٠

٦٦-أحمد طاهر ، ص ١٨٩-١٩٠

٦٧-د. فرغلي علي تسن ، ص١٠٠ ،١٠١

obeikandl.com